الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأحد
10 رجب 1437
17 أبريل 2016
العدد 826

الأمير وولي العهد والغانم يهنئون الدنمارك

بعث سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقيتي تهنئة إلى ملكة الدنمارك مارغريت الثانية عبرا فيها سموهما عن تهانيهما بمناسبة ذكرى يوم الدستور للمملكة متمنيين لها موفور الصحة والعافية ولمملكة الدنمارك دوام التقدم والازدهار. كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في مملكة الدنمارك بيا كجاير سجارد وذلك بمناسبة ذكرى يوم الدستور للمملكة.

أكدوا لـ «الدستور» أن البرلمان مستمر في حرصه على المال العام ومعالجة الوضع الاقتصادي

نواب: المجلس انتصر للمواطن ورفض زيادة تعرفة الكهرباء للسكن الخاص

عدنان عبدالصمد

مبارك الخرينج

عسكر العنزي

اعتبر عدد من النواب أن ما انتهى اليه مجلس الامة حول زيادة التعرفة الكهربائية ومعالجة الوضع الاقتصادي نتيجة ايجابية تحسب لمجلس الامة خاصة بعد استثناء السكن الخاص من زيادة تعرفة الكهرباء الجديدة مؤكدين أن المجلس مستمر في حرصه على المال العام من جهة ومعالجة الوضع الاقتصادي في البلد من جهة أخرى بشرط ألا يكون ذلك على حساب المواطن البسيط وذوي الدخل المحدود.

وقال النواب في تصريحات خاصة لـ «الدستور» ان المواطن الكويتي خط أحمر ويجب أن تعي الحكومة جيدا أننا لن نقبل المساس به تحت أي ظرف من الظروف ونرفض رفضا باتا تحميله أي أعباء مالية جديدة مشددين على أهمية ممارسة الدور الرقابي على الحكومة ممثلة في وزارة التجارة للتأكد من مراقبتها الأسعار ومواجهة أي ارتفاع فيها وتطبيق قانون حماية المستهلك بشدة وصرامة ومعاقبة كل من يستغل زيادة الكهرباء على القطاعات التجارية والاستثمارية.

ورأى غير نائب ان الجلسة السابقة كانت في صالح المجلس والمواطنين خاصة بعد ان تصدى المجلس للمشروع الحكومي وهو ما ينفي أي ادعاء بأن المجلس يذهب دائما الى ما تذهب اليه الحكومة مؤكدين ان المجلس وقف في صف المواطن محدود الدخل ورفض تطبيق أي زيادة عليه.

واشار النواب الى انه بات من الضروري البحث بجدية والعمل الدؤوب من أجل تنويع مصادر الدخل حتى يكون بمقدورنا أن نتجنب المساس بجيب المواطن لتغطية أي عجز في الميزانية أو لتمويل أي مشروعات تنموية حيوية تهم الوطن والمواطنين.

ومن جهته قال نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج إن الجلسة الماضية كانت تاريخية وتحسب لمجلس الأمة مضيفا: ما تمنيناه منذ فترة تحقق والحمد لله فلا يمكن أن نقبل أن يمر «الموس» على رؤوس المواطنين خصوصا ذوي الدخل المحدود.

وبدوره أكد النائب عدنان عبدالصمد أنه على الرغم من تباين الآراء فقد طرحت محاور عدة خلال الجلسة الماضية وقضيتان اساسيتان الاولى هي الاصلاح الاقتصادى بشكل عام والثانية رفع الرسوم بالنسبة لتعرفة الكهرباء وأردف أنه نوقشت القضيتان بشكل موضوعي ومثمر وقد ساهم اختلاف الآراء فى اثراء النقاش الى ان وصلنا لنتيجة جيدة بخصوص رسوم الكهرباء على اساس ألا تشمل قطاع السكن الخاص.

أما النائب عسكر العنزي فأعرب عن سعادته بنجاح المجلس في كبح جماح الحكومة ومنعها من المساس بجيب المواطن قائلا: الأغلبية النيابية أثبت بما لا يدع مجالا للشك أن المجلس في صف المواطن الكويتي وذلك بالحيلولة دون إقرار الزيادة في أسعار الكهرباء والماء على المواطن.

تفاصيل (ص 10 - 11)

أغلب المقاطعين قبلوا الصوت الواحد

الرويعي: القضيبي لم يجمع بين المجلس ووظيفة عامة

نفى النائب د. عودة الرويعي ما تردد عن استمرار بند زيادة الكهرباء على السكن الخاص في القانون الذي وافق عليه المجلس في جلسته السابقة قائلا: تم الغاء المادة الثالثة والفقرة الخامسة من المادة السادسة من التعديلات الخاصة بقانون شرائح الكهرباء وعليه لا وجود لأي مادة أو بند يمس السكن الخاص.

واستغرب الرويعي هجوم البعض على المجلس الحالي قائلا: بعيدا عن العواطف والمواقف السياسية جميع من يهاجم المجلس الحالي بسبب المشاركة بنظام الصوت الواحد بدأوا بالكذب والتدليس بعد ان انتهت حجة الصوت الواحد والآن أغلبهم يعلنون قبول الصوت الواحد.

وتعليقا على رأي الخبير الدستوري د. محمد المقاطع ببطلان عضوية النائب احمد القضيبي في مجلس الامة بعد نجاحه في عضوية مجلس ادارة الغرفة التجارية قال الرويعي عبر حسابه على تويتر: لا يوجد جمع بين عضوية النائب احمد القضيبي والوظيفة العامة التي لها شروط حتى تنطبق عليها الصفة ومنها ان يتسلم اعضاء الغرفة راتبا من الخزينة العامة للدولة.

تلفزيون المجلس

د. محمد الحويلة:

- المجلس الحالي تبنى منهجية فاعلة للإصلاح ونجح في تطبيقها

تفاصيل (ص14)

«الخليجي» يشيد بجهود الكويت لوقف نزيف دم الشعب اليمني

أشاد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د. عبداللطيف الزياني بالجهود الخيرة التي تقوم بها دولة الكويت بقيادة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد من أجل وقف نزيف الدماء واحلال السلم في اليمن الشقيق.

وعبر الزياني في تصريح لكونا عن تقديره البالغ لاستضافة الكويت المفاوضات السياسية بين الأطراف اليمنية يوم غد الاثنين ولما وفرته الحكومة الكويتية من امكانات ودعم لتيسير عقد المفاوضات التي تعقد تحت إشراف الامم المتحدة.

واعرب عن أمله في نجاح الجولة الجديدة من المفاوضات بهدف استكمال العملية السياسية والجهود الرامية للتوصل الى تسوية للأزمة اليمنية وفق المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن رقم 2216. ومن ناحية اخرى اعرب القائم بالاعمال في السفارة اليمنية لدى الكويت محمد البري عن تقدير بلاده لمبادرة الكويت لاستضافة مفاوضات السلام بين الأطراف اليمنية.

وقال البري ان الكويت لديها تاريخ حافل في معالجة الكثير من القضايا العربية بهدف لم شمل الدول العربية وتعزيز وحدة الصف لافتا الى دورها المميز والإيجابي في معالجة المشكلات التي واجهت اليمن في السابق.

أمانة المجلس تنظم الجلسة الحوارية الثانية حول عزلة المبدعين

تفاصيل (ص12 - 13)

وفد كويتي يشارك في اجتماعات اللجان الأربعة الدائمة في القاهرة

الجبري: البرلمان العربي يبارك استضافة الكويت مفاوضات اليمن

الحويلة: الكويت تسعى جاهدة الى توحيد الصف العربي وتحقيق السلام في المنطقة

أكد نائب رئيس البرلمان العربي وعضو مجلس الامة الكويتي محمد ناصر الجبري اليوم السبت مباركة البرلمان العربي استضافة دولة الكويت مفاوضات الاطراف اليمنية الاثنين المقبل تحت اشراف الامم المتحدة.

جاء ذلك في تصريح للجبري عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي لوكالة الانباء الكويتية كونا على هامش انطلاق اجتماعات اللجان الاربع الدائمة للبرلمان بمقر جامعة الدول العربية.

ولفت النائب الجبري الى ان دولة الكويت وسمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح يحرصان دائما على حل القضايا العربية والمبادرة بهذا الاتجاه الخير بما يعود بالنفع على الدول العربية.

وأوضح ان سمو امير البلاد سباق في هذه الامور ومد يد المساعدة في محاولة للملمة الامور ووضع حلول للمشكلات العربية مشيرا الى دعم الشعب السوري في محنته الانسانية وكذلك الوقوف الى جانب الشرعية في اليمن.

وأعرب عن الامل بأن تنجح المفاوضات اليمنية في التوصل الى نتائج تصب في مصلحة الشعب اليمني منوها بدور التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية بشأن دعم الشرعية ليعيش الشعب اليمني في سلام.

وفيما يتعلق بمحاربة الارهاب والتطرف أكد الجبري نبذ الجميع للتنظيمات الارهابية وانكار ادعاءات الجماعات المتطرفة التي تزعم أنها جاءت لنصرة الدين الاسلامي مشددا على دور الاعلام في توعية الشباب ومحاربة هذا الفكر الضال الدخيل على مجمعاتنا العربية والاسلامية.

وفي سياق آخر أكد الجبري الحرص الدائم على التعاون العربي المشترك كعنوان رئيسي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها منوها بدور اللجان الاربع الدائمة للبرلمان العربي كل في مجاله.

حل سلمي

ومن جهته أكد عضو البرلمان العربي عضو مجلس الأمة الكويتي محمد هادي الحويلة أمس أهمية استضافة الكويت المفاوضات اليمنية المقرر عقدها في 18 ابريل الحالي برعاية الأمم المتحدة.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الحويلة عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة بالبرلمان العربي لـ (كونا) على هامش انطلاق اجتماعات اللجان الاربع الدائمة للبرلمان بمقر جامعة الدول العربية.

وأعرب الحويلة عن أمله بأن تساهم المفاوضات في التوصل الى حل سلمي يحقن دماء اليمنيين ويحفظ لليمن أمنه واستقراره مشيرا الى أهمية الالتزام بكافة القرارات الدولية في هذا الشأن ومن بينها المبادرة الخليجية.

وشدد على أن دولة الكويت تسعى جاهدة الى توحيد الصف العربي وتحقيق السلام في المنطقة.

ومن جانب آخر ذكر الحويلة أن لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة بالبرلمان العربي ناقشت في اجتماعها عددا من الموضوعات أهمها قانون حماية البيئة معربا عن أمله ان يخرج القانون بصورته المتكاملة والشاملة حتى يحقق أهدافه خاصة أنه سيكون قانونا موحدا لجميع الدول العربية.

وفي الشأن البيئي أكد أهمية حماية وصيانة الأمن العربي البيئي من أي ملوثات مبينا أن البيئة تعد محورا أساسيا في التنمية المستدامة.

وحول المؤتمر العربي للطفولة قال انه تم خلال الاجتماع أيضا مناقشة كافة الجوانب الخاصة بعقد المؤتمر والمقرر انطلاق فعالياته نهاية الشهر القادم.

وأوضح الحويلة أن المؤتمر سيناقش حقوق الطفل العربي وانه ستتم استضافة كل المؤسسات العاملة في هذا المجال سواء البرلمانات الوطنية العربية أو مؤسسات المجتمع المدني اضافة الى دعوة موسعة لكل الباحثين والمفكرين والمهتمين بشؤون الطفل لوضع رؤية عربية متكاملة في هذا الشأن.

انطلاق الاجتماعات

وكانت قد انطلقت اجتماعات اللجان الأربع الدائمة التابعة للبرلمان العربي أمس استعدادا لافتتاح الجلسة الرابعة من دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول 2016/2015 يومي الأحد والاثنين بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

ويشارك في اجتماعات لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي نائب رئيس مجلس الأمة الكويتي وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج فيما يشارك في اجتماعات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية نائب رئيس البرلمان العربي وعضو مجلس الأمة محمد الجبري.

كما يشارك في اجتماعات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان عضو مجلس الأمة الكويتي وعضو البرلمان العربي فيصل الكندري فيما يشارك في اجتماعات لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب عضو مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي د. محمد الحويلة.

الأمن العربي

وقال رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان في تصريح صحفي إن اجتماعات اللجان الأربع الدائمة تركز على القضايا المرتبطة بالأمن القومي العربي وصيانته خاصة في ظل الهجمات الإرهابية الأخيرة على بعض البلدان العربية.

وأضاف الجروان أن الاجتماعات تتناول تطورات الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة في ظل تزايد الهمجية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني لاسيما في القدس إلى جانب تطورات الأوضاع في بعض الدول العربية التي تعاني من عدم الاستقرار.

وأوضح أن الاجتماعات تتطرق أيضا إلى التكامل الاقتصادي العربي وضرورة تحديث الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية وسبل تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وقضايا الشباب والطفولة إلى جانب الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة وطرق تحديثه.

وتبحث لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي مسيرة العمل العربي المشترك فيما يتعلق بقرارات الدورة الـ145 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

وتبحث اللجنة أيضا دراسة ومراجعة القانون العربي الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فضلا عن البرنامج التنفيذي لمخرجات المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية الذي عقد يومي 24 و25 فبراير الماضي.

التنمية المستدامة

ويتناول جدول أعمال اللجان مناقشة عدة بنود دائمة مثل مستجدات القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي واحتلال إيران للجزر الاماراتية الثلاث والجولان العربي السوري المحتل.

ويتضمن جدول أعمال لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص مستجدات الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة وخطته التنفيذية بالإضافة إلى الموضوعات المالية للبرلمان العربي.

ويتضمن جدول الأعمال أيضا مشروع رؤية البرلمان العربي 2045 الذي تتناول رؤية للعالم العربي ومواجهة التحديات التي يتعرض لها بمرور مائة عام على إنشاء جامعة الدول العربية.

وتناقش هذا الموضوع المشترك لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان التي ستبحث تقرير الاجتماع الخامس للجنة الفرعية لحقوق الإنسان بشأن النظر في مدى الحاجة لتعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

كما تتابع اللجنة تنفيذ توصيات الاجتماع الثالث من دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الأول الذي عقد في 28 فبراير الماضي.

ويتناول جدول اجتماعات لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب عرض آخر المستجدات لمؤتمر قضايا الطفولة الذي من المقرر أن يعقد يومي الأول والثاني من شهر يونيو المقبل.

كما تستعرض اللجنة تقرير لجنة فرعية بشأن اعداد قانون عربي لحماية وصيانة البيئة.

وكان مكتب البرلمان العربي قد ناقش أمس الأول الجمعة خلال اجتماعه الثامن الموضوعات المدرجة على جداول أعمال اللجان بالإضافة إلى البنود الدائمة على جدول أعمال المكتب.

وعقد المكتب اجتماعه التاسع مساء أمس السبت عشية انعقاد الجلسة الرابعة للبرلمان العربي لاستعراض تقارير اللجان واقرار جدول أعمال الجلسة العامة.

وكان قد توجه وفد من مجلس الأمة الى العاصمة المصرية القاهرة وذلك للمشاركة في الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي خلال الفترة من 15 الى 18 ابريل الجاري.

ويضم الوفد في عضويته كلا من نائب رئيس مجلس الأمة عضو البرلمان العربي مبارك الخرينج ونائب رئيس البرلمان العربي النائب محمد الجبري وعضوي البرلمان العربي النائبين فيصل الكندري ود. محمد الحويلة.

وفد الكويت البرلماني المشارك في اجتماعات لجان البرلمان العربي

شخص المشاكل بحكمته المعهودة واستخلص الحلول

إشادة نيابية بخطاب الأمير أمام القمة الإسلامية في اسطنبول

أشاد عدد من النواب بكلمة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والتي ألقاها أمام القمة الإسلامية في اسطنبول مؤكدين أن سموه وبحكمته المعهودة شخص من خلال كلمته المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية واستخلص الحلول لافتين إلى دور الكويت الرائد في عملية السلام والاستقرار العالمي.

وأشار النائب د. عبدالرحمن الجيران إلى عدة معالم هادية تضمنها خطاب صاحب السمو في اسطنبول موضحا ان سموه اظهر الكويت على حقيقتها وعكس روح الشخصية الكويتية واهتمامها بما حولها وتطلعها الى مستقبل افضل للبشرية والعالم الاسلامي.

وقال الجيران في تصريح صحافي انها كثيرة الإضاءات التي تضمنها خطاب سموه ولها أبعاد وإمتداد تاريخي وحضاري ومجتمعي.

وتابع: لعلي أكتفي بثلاث منها الاولى توحيد الصف وتحصين الدول امام التحديات وهذا يكون بالاخذ بهدي القرآن الكريم وتعاليم الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم اجمعين حيث جاءت النصوص لتأمرنا بالوحدة وتنهانا عن التفرق والاختلاف.

وأردف ان الإضاءة الثانية تتمثل في الدفاع عن ديننا الحنيف امام الهجمات والإساءات المتكررة وهذا للاسف ما نشهده اليوم من تغريدات وتصريحات تطعن بالرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم اجمعين او تزدري القرآن الكريم وتسخر من المتمسكين بهديه وكل ذلك استغلالا لاجواء الحرية الشخصية التي تخطت القيم والثوابت.

وذكر ان الإضاءة الثالثة التي تمحورت حول عدم مسايرة من يستغل الطائفية لإشعال الفتنة بين المسلمين وقد رأينا من يتكسب سياسيا لإرضاء نزواته العابرة حتى لو ادى به الى تقويض هيبة الدولة وتآكل نسيج المجتمع وإيغار صدور ابناء الوطن تجاه بعضهم البعض وتجده مسرورا وهو يتابع تراشقهم بالالفاظ وإعلاء وتيرة الشتم والسباب بين الاسرة الواحدة.

ودعا الجيران بهذه المناسبة وزراء التربية والاوقاف والشؤون الى تمثل هذه الاستراتيجية طويلة المدى في خططهم وبرامجهم السنوية لمواجهة مدة الارهاب ومحاصرته للقضاء عليه.

ومن جهته أثنى النائب د.أحمد مطيع على كلمة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد

د. عبدالرحمن الجيران

د. أحمد مطيع

الجابر الصباح والتي ألقاها أمام القمة الإسلامية في اسطنبول.

وقال إن سموه وبحكمته المعهودة شخص من خلال كلمته المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية واستخلص الحلول مبينا دور الكويت الرائد في عملية السلام والاستقرار العالمي.

وأضاف مطيع أن سمو أمير البلاد ركز في كلمته على قضيتي الطائفية والإرهاب لأنهما أبرز القضايا والملفات التي تقف خلف غالبية المشاكل والصراعات في إقليمنا العربي ومحيطنا الإسلامي مبينا أن سموه أوضح وبكل شفافية دور الكويت الرائد والمميز في محاربة الطائفية والإرهاب وذلك من خلال حرصها على دعم تماسك الصف الداخلي وتوعية المجتمع بخطر الفرقة والتناحر وكذلك دعمها للدول والشعوب التي عانت من الإرهاب والطائفية مؤكدا أن سموه حريص كل الحرص على رأب الصدع وحل الخلافات ودعم الاستقرار والسلام العالمي وذلك بدعمه قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وكذلك بموافقته على أن تكون الكويت مشاركا وعضوا فاعلا في التحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب.

وأوضح أن سموه ومن خلال كلمته السامية وجه للشعب الكويتي رسالة مفادها أن التمسك بالروح الوطنية وترك التناحر والفرقة والخلاف هو البلسم والعلاج الناجع لكل المشاكل التي تعصف بالشعوب وهذا ما رأيناه رأي العين في تماسك الشعب الكويتي إبان الغزو الغاشم وحتى أمام الأحداث الإرهابية التي هدفت إلى شق الصف الوطني ولكن باءت بالفشل في ظل التزام الكويتيين وتماسكهم.

وتمنى لسمو أمير البلاد ولقادة الأمة العربية والإسلامية أن يوفقهم الله عز وجل لما فيه صالح البلاد والعباد وأن يحفظ المولى عز وجل الأمتين العربية والإسلامية ويديم على دولنا السلام والأمن والرخاء والاستقرار.

وأشاد النائب مطيع بنتائج القمة الإسلامية التي أقيمت في اسطنبول وكذلك ما اكدت عليه الدول المشاركة في البيان الختامي للقمة.

وقال مطيع: إن أهم ما جاء في القمة هو تأكيدها أن القضية الفلسطينية هي أولى القضايا التي تهم الإسلام والمسلمين وأن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة رغبة أكيدة عند كافة الدول الأعضاء وهذا الأمر يدعو للتفاؤل بمستقبل هذه القضية.

وأضاف أن من الأمور المهمة التي أكدتها القمة أيضا الإدانة التي حملها البيان الختامي للقمة الإسلامية لإيران وسلاحها العسكري الإرهابي المسمى بحزب الشيطان وذلك لتدخلهم في شؤون الدول العربية وعملهم المستمر على زعزعة استقرار الدول العربية والعبث في أمنها بصور مباشرة أو غير مباشرة وكذلك للجرائم التي ترتكبها الميليشيات ذات الهوى الإيراني في حق الأبرياء في العراق وسوريا واليمن وغيرها.

وأكد أن انسحاب الرئيس الإيراني لا يعبر عن رفض إيران للقمة إنما أكد أن إيران باتت معزولة عن الصعيد الإسلامي ومنبوذة من قبل المجتمعات الإسلامية وخطرا أكيدا على دول المنطقة وشوكة في ظهر الدول الإسلامية وذلك بعد وضوح حقيقتها أمام العلن وللجميع وهذه نهاية أي كيان ديكتاتوري ظالم يتبع سياسات وممارسات خبيثة.

وختم مطيع تصريحه بالدعاء لبلداننا الإسلامية بأن يتم الله عز وجل عليها نعمة الأمن والأمان وأن يهيئ لقادة دولنا الإسلامية والعربية الطريق للتمسك بدينها الإسلامي الحنيف والنهوض بالشعوب الإسلامية والأخذ بيدهم لما فيه الخير والرخاء لهذه الأمة العظيمة.

الجيران: لا يوجد قانون في الكويت يواجه عملية الإضراب

قال النائب د. عبدالرحمن الجيران: لا يوجد قانون في الكويت يواجه عملية الاضراب بالتنظيم سواء في الخدمة المدنية او القطاعين النفطي والاهلي بيد ان الكويت انضمت لاتفاقية العهد الدولي التي كفلت حق الاضراب شريطة ممارسته وفقا لقوانين البلد المعني وهناك فراغ تشريعي حول هذه المسألة.

وأضاف: المقرر ان مبدأ لا عقوبة ولا جريمة الا بنص مقرر في الجانب الجنائي فقط اما بشأن الخطأ الوظيفي فالعقوبات يجب ان يحددها القانون اما الأخطاء الوظيفية فيصعب حصرها ولذلك تجدها غير مقننة وقد يندرج ضمنها الاضراب اذا ترتب عليه الاضرار بالصالح العام في البلد.

وتابع: وفي كل الاحوال يحق للدولة اتخاذ ما يلزم لضمان سير المرافق العامة بانتظام واطراد ومن ذلك استدعاء الموظفين المتقاعدين والغاء ومنع الاجازات وغيرها.

ومن جهة أخرى تساءل الجيران هل تغيرت آلية عمل الاحزاب السياسية؟ وهل تعيش الكويت مرحلة ارهاصات لما هو قادم في المستقبل السياسي؟

ولفت إلى أنه اذا نظرنا تحديدا بآلية عمل الاحزاب وإدارتها لشؤونها السياسية اليوم نجد رغم زعمهم المتكرر بضرورة التغيير اللازم للتطور الذي يطالبون به الحكومات المتعاقبة إلا انهم لا يتمثلون هذا الادعاء في قرارة انفسهم مع تكرار ونمطية الاعذار المعلبة للتبرير ومنها: محدودية الامكانات وكثرة المعوقات وفقدان الايجابية والتمحور حول الذات والعادة والرتابة.

وأردف: حقا انه عبث تحاول الاحزاب إصلاح اوضاعنا في الوقت الذي لا تصلح ما بداخلها مشيرا إلى انه اذا حصرنا الحديث في الزعماء والقادة السياسيين ورؤساء الاحزاب والتيارات المختلفة نجدهم لايملكون القدرة على ادارة ذواتهم ولا يتميزون بالتجرد من الانتصار لآرائهم والدفاع الدائم عن مواقفهم والتبرير لها وهذا يصدق عليه الحديث الشريف (وإعجاب كل ذي رأي برأيه) وهذه من المهلكات للمجتمعات الانسانية.

واستطرد: الحقيقة ان في العمل السياسي التغيير ليس هدفا لذاته وخاصة مع فقدان البصيرة وتحديد الاولويات وفي هذه الحال سيكون العمل في تقلب مستمر كحال الحراك اليوم والتحول من اقصى اليمين الى اقصى اليسار.

وعلى صعيد متصل قال الجيران: من الخطأ ان يرتهن المجلس بما تقوله المعارضة إذا كان واثقا من إنجازاته ولكن يبدو ان بعض النواب مازال يعاني من هاجس عودة بعض الرموز في الانتخابات القادمة مستطردا: وعلى هذه الفرضية فلن يعود المجلس بالاغلبية كما انه لن يغيّر من وتيرة العمل الحالي.

مطالبات نيابية بمعالجة حالات إعتداء المعلمين على الطلبة في المدارس

قال النائب د.عودة الرويعي: من المؤسف ان يتكرر ما حدث في احدى مدارس وزارة التربية من اعتداء معلم على أحد الطلبة مضيفا: واعتقد ان هذا المعلم اعتاد الاعتداء على الطلبة والدليل علي ذلك وجود التصوير ولو كان الامر مفاجئا لما تم تصويره.

وطالب بفتح تحقيق مع المدرس شخصيا وايضا مع الطالب الذي قام بالتصوير داخل الفصل لمعرفة جميع السلوكيات التي تحدث في المدارس مضيفا: ستكون لنا وقفة اذا كان لدينا متسع من الوقت لإيجاد الحلول الخاصة والحملات المفاجئة على المدارس ومعرفة ادائهم وعدم إشعارهم انهم في مأمن من المراقبة والمحاسبة.

وأشار إلى ان تصريح وزير التربية لم يكن موفقا بأنها حادثة تتكرر وأصبحت ظاهرة طبيعية في المجتمعات والمدارس مضيفا انه يفترض محاربته لهذه الأمور ولا يعطي استثناء ووجود هذه الحادثة يجب ان تكون مدعاة للوزارة والوزير بان يراقبوا وينظروا لهذه الحوادث عن كثب وعن قرب حتى لا تتكرر قائلا: شيوعها دليل ان هناك خللا وشيوعه لا يعني القبول بها او القبول بهذا الوضع.

وأضاف: نطالب بالمراقبة والمحاسبة المستمرة حتى يخشى هؤلاء المعتدون على اهم عنصر في الوطن وهم الأطفال والطلاب وتنميتهم بالشكل الصحيح والمباشر هو اهم من مناقشة قضايا كثيرة مطالبا الوزير بأن يعرف أين الخلل داخل الوزارة ولا يكتفي بالقول انها ظاهرة عامة كثيرة الشيوع في المدارس.

وعن التعديلات التي حصلت على مشروع قانون الذي تقدمت به اللجنة المالية باستثناء قطاع السكن الخاص أوضح ان إقرار المداولة الأولى للقانون لا يعني الموافقة النهائية وان هناك

د.عودة الرويعي

تعديلات اخرى ستقدم للجنة المالية يجب الأخذ بها.

وأضاف: ان مثل هذا الامر يجب ان يعالج معالجة جذرية بعد دراسة جميع الحلول والدراسات الخاصة به من جميع النواحي حتى لا نصل الى نقاش داخل القاعة مستدركا: صحيح ان القاعة للنقاش ولكن يجب الا نضيع وقت المجلس بنقاشات طويلة يفترض ان تتم في اللجنة المختصة وحتى يتم معالجة جميع المثالب والملاحظات لجميع القوانين والاقتراحات المقدمة.

من جهة أخرى قال النائب د.خليل أبل ان حادثة الاعتداءات التي عرضها النائب روضان الروضان والملاحظات التي أبداها النواب وخاصة رئيس اللجنة التعليمية د. عودة الرويعي ورد وزير التربية ومحاولة تبسيطه انه حادث فردي وطبيعي ويحدث في جميع دول العالم هو مؤشر على تهاون إدارة وزارة التربية والتعليم العالي.

وشدد أبل في تصريح صحفي على ضرورة معالجة هذا الامر بشكل فوري لافتا إلى ان هذه الحادثة نتيجة طبيعية للفوضى العارمة التي خلقت في الوزارة من بعض المسؤولين مطالبا بالتصدي لهذا الامر وأنهم سيقومون بواجبهم السياسي بهذا الامر الذي يتحمله وزير التربية.

التعليمية: إدراج قانون المؤلف في الجلسة المقبلة

جانب من اجتماع سابق للجنة التعليمية

أقرت لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد الاجتماعية مشروع قانون في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة انتهت من مناقشة مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ورفعت تقريرها بشأنه الى مجلس الامة ليدرج على جدول اعمال جلسة 26 ابريل الجاري.

واضاف الرويعي ان قانون حقوق المؤلف من شأنه أن يحفظ حقوق المؤلفين والمبدعين الكويتيين وكل من لديه انتاج فكري او ادبي او ثقافي او اعلاني او اعلامي مبينا انه تم اضافة الادارة الجماعية لحقوق المؤلف من اجل ان يعزز مكانه المفكر والمبدع والفنان واصحاب المهارات والمهن .

واعرب عن امله في الانتهاء من مشروع قانون الجامعات الحكومية بأسرع وقت مشيرا الى ان القانون بحاجة الى مزيد من البحث والدراسة.

وذكر ان اللجنة ستبحث ايضا في الاسبوع المقبل عددا من المواضيع المتعلقة بوزارة التربية ومنها القضايا الملحة والعاجلة والمتعلقة بالتعديات التي تمت في بعض مرافق الوزارة.

المالية تبحث تعديلات المناقصات اليوم

تجتمع 5 لجان برلمانية اليوم لبحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول اعمالها حيث تناقش لجنة الشؤون التشريعية مجموعة من الاقتراحات بقوانين في شأن وضع ورفع الصور الاميرية وتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت اضافة الى اقتراحات اخرى باضافة مادة جديدة برقم 14 مكررا الى القانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل في قطاع الاعمال النفطية وتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وتعديل المادة 17 من القانون رقم 28 لسنة 1996 في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية وتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور.

كما تبحث اللجنة التشريعية اقتراحا آخر باضافة بند جديد برقم 5 الى الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم 110 لسنة 2014 بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك.

وجاء في نص الاقتراح بقانون الذي قدمه النائب احمد لاري مادة اولى: يضاف الى الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم 110 لسنة 2014 المشار اليه بند جديد برقم 5 نصه الآتي:

5 - المؤمن عليهم الذين لا ينطبق عليهم شرط الاستفادة من مكافأة نهاية الخدمة لدى جهة عملهم حين بلوغ سن التقاعد.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بعد ان صدر القانون رقم 110 لسنة 2014 بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافأة التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك بتاريخ 2014/8/10 ورغم ما تميز به هذا القانون من تحقيق الغاية التي من اجلها تم تطبيقه الا انه وجد ثغرة قد سها عنها المشرع الكويتي بشأن الاستثناءات في تطبيق هذا القانون والتي ادرجت ضمن أربعة بنود فقط من المادة الاولى للقانون والتي وردت حصرا وهي:

1 - المؤمن عليهم العاملون في القطاع الحكومي او الشركات المملوكة للدولة بالكامل والمستفيدون الذين التحقوا بالعمل قبل نشر هذا القانون لدى جهات تلتزم قبلهم بصرف مكافأة مالية عند انتهاء الخدمة.

2 - المؤمن عليهم العاملون في القطاع الحكومي او الشركات المملوكة للدولة بالكامل والمستفيدون الذين استحقوا مكافأة مالية عند انتهاء الخدمة قبل العمل بهذا القانون.

3 - العاملون المعينون قبل سريان هذا القانون في حال نقلهم من المؤسسات العامة او شركاتها المملوكة الى مؤسسات عامة او شركات اخرى مملوكة للدولة بعقد عمل جديد.

4 - المؤمن عليهم والمستفيدون الذين استحقوا المكافأة المنصوص عليها في هذا القانون بعد العمل به.

الا انه بعد مراجعة المستثنين من تطبيق هذا القانون فاننا وجدنا انه لم يشمل (المؤمن عليهم الذين لا ينطبق عليهم شرط الاستفادة من مكافأة نهاية الخدمة لدى جهة عملهم) والمقصود بهم هم فئات من الموظفين على سبيل المثال اعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت او بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ممن انتقل منهم للعمل من التدريس الى اي جهة ادارية بالجامعة او الهيئة اذ ان مثل هؤلاء اصبحوا يخضعون للقواعد الجديدة للوائح الخاصة بنهاية مكافأة الخدمة التي اقرت اخيرا او ممن يعمل باحثا في معهد الابحاث العلمية وتحول من عمله كباحث علمي الى عمل اداري في احدى ادارات معهد الابحاث العلمية وايضا كل من الجهات الحكومية التي لديها كادر خاص من الذين يحصلون فقط على 18 شهرا مكافأة نهاية خدمة من الراتب الاساسي ولا يشملهم هذا القانون لذلك فقد تم اضافة بند خامس الى الفقرة الثالثة من المادة الاولى للقانون رقم 110 لسنة 2014 المشار اليه والخاصة بالاستثناءات من تطبيق احكام هذا القانون نصها الاتي.

5 - المؤمن عليهم الذين لا ينطبق عليهم شرط الاستفادة من مكافأة نهاية الخدمة لدى جهة عملهم حين بلوغ سن التقاعد.

وللتوضيح فان هذه الاضافة على الاستثناءات لن تؤثر على الموظفين من الاناث العاملات بالوظائف والتدريب او في معهد الابحاث العلمية او اي قطاع اخر له نفس هذه الميزة الوظيفية فلهن الحق في الاختيار بين مكافأة جهة العمل البالغة 18 شهرا او مكافأة نهاية الخدمة عن طريق التأمينات الاجتماعية ايهما افضل وذلك بعد خدمة 25 سنة.

وتجتمع لجنة الأولويات لمناقشة الموضوعات المتعلقة ببرنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر مناقشة اجراءات تنفيذ القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي للمواطنين المتقاعدين. بحضور ممثلين عن كل من وزارة العدل ووزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وجهاز متابعة الاداء الحكومي ووزارة الصحة ولجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة ووزارة المالية.

كما تجتمع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لمناقشة مشروع القانون والاقتراحات بقوانين في شأن المناقصات العامة والتعديلات المقدمة عليه بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة وممثلي لجنة المناقصات المركزية والمختصين.

وتبحث لجنة المرافق العامة مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت ومجموعة من الاقتراحات بقوانين في شأن بلدية الكويت اضافة الى الاقتراحات بقانون بادراج بعض اسماء الناخبين الى كشوف المجلس البلدي.

كما تناقش اللجنة الاحالة الواردة من رئيس مجلس الامة بشأن الموافقة على تكليف لجنة المرافق العامة بالتحقيق حول تكرار حالات وفيات العمال في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية) والكتاب الوارد من وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة بشأن الرد على التوصيات الناجمة عن مناقشة استجواب عضو مجلس الامة عادل الخرافي لوزير الاشغال العامة (الاسبق).

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية الادارة العامة للاطفاء للسنة المالية 2017.0/2016

الطريجي يسأل عن دور مستشار قانوني في قضية مدير عام التأمينات السابق

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد قال فيه: أثناء استجواب وزير التجارة والصناعة في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 2016/4/12 تطرق النائب مبارك الحريص إلى أنني قد قمت بارتكاب جريمة قتل راح ضحيتها وافد من الجنسية البنغالية عندما كنت ضابطا بوزارة الداخلية، وبناء عليه:

- يرجى تزويدي بصحة ما أثاره النائب من تهمة ارتكاب جريمة قتل عندما كنت ضابطا بوزارة الداخلية من عدمه؟

وإذا كانت المعلومة صحيحة بارتكابي جريمة قتل فيرجى تزويدي برقم القضية واسم المقتول وصورة من الحكم الصادر بالقضية وهل تم تنفيذ الحكم ومتى تم تنفيذ الحكم؟

- يرجى تزويدي بصورة من الصحيفة الجنائية التي تقدم للجهات الرسمية بالدولة من أرشيف الإدارة العامة للأدلة الجنائية؟

ومن جهة أخرى قدم الطريجي سؤالا إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود أوضح فيه أنه أثناء جلسة استجواب وزير التجارة والصناعة يوم الثلاثاء الموافق 2016/4/12 وجه النائب مبارك الحريص اتهاما شخصيا بتطاولي على أموال نادي السالمية الرياضي والذي توليت رئاسة مجلس إدارته بالفترة من 2008 حتى 2012 لذا:

- يرجى تزويدي بأسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة من 2008 حتى 2012م. والمناصب التنفيذية لكل منهم.

- هل رصدت الهيئة العامة للرياضة أي تجاوزات أو اختلاسات ضد مجلس إدارة النادي خلال الفترة 2008 حتى 2012م. وإذا كانت الإجابة نعم فما الإجراءات التي اتخذت ضد مجلس الإدارة؟

- هل رصد المراقب المالي المشرف على النواحي المالية بالنادي من قبل الهيئة العامة للرياضة أي تجاوزات مالية ضد أمين الصندوق سامي الجدعان العازمي أو مساعد أمين الصندوق فهد عامر العازمي؟ اذا كانت الإجابة نعم فما الاجراءات التي اتخذت ضد أمين الصندوق ومساعده؟

كما وجه الطريجي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح جاء فيه: بالإشارة إلى الإجابة بتاريخ 2016/3/27 رقم 247 بشأن المستشارين والباحثين القانونيين غير الكويتيين وما ورد في الإجابة في (ثانيا) حول المستشار شفيق إمام إبراهيم.

- يرجى الإفادة براتبه الشهري الذي يتقاضاه من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

- يرجى توضيح طبيعة عمله والاستشارات التي يقدمها إلى المدير العام خصوصا فيما يتعلق بالشؤون الاستثمارية والعقود والمحافظ.

- ما مدى اطلاع ومعرفة المستشار سالف الذكر بالعمليات الاستثمارية محل الشبهات التي قام فيها المتهم المدير العام السابق؟ و هل تم استدعاؤه من قبل النيابة العامة بهذا الخصوص؟

- ما طبيعة عمل وأوجه الاختلاف في المهام المناطة بإدارة الشؤون القانونية في المؤسسة ومدى أهمية ودور وجود مستشار قانوني للمدير العام؟

د. عبدالله الطريجي

أبل: هل ستخفض الوثيقة الابتدائية العبء عن كاهل الدولة ماليا؟

قدم النائب د. خليل أبل سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى جاء في نصه يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

- نسخة من وثيقة المرحلة الابتدائية المزمع تطبيقها للسنة الدراسية (2016-2017) .

- نسخة من قرار تشكيل اللجنة التي قامت بدراسة وإصدار هذه الوثيقة مع بيان أسماء أعضائها ومؤهلاتهم العلمية ومسمياتهم الوظيفية وسنوات الخبرة العملية وتحديد المهام التي قامت بها اللجنة في توصياتها وتقييمها وما الدراسات التي اعتمدت عليها وبنت تصوراتها في طلب تعديل وثيقة المرحلة الابتدائية.

- ما آلية وخطوات إنشاء واعتماد وثيقة المرحلة الابتدائية؟

- هل قام وزير التربية المحترم باعتماد الوثيقة وأصبحت موضع تطبيق للسنة الدراسية المقبلة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما أسباب التأخير في اعتمادها؟

- هل استندت اللجنة في دراستها وتوصياتها على خبرة من بلدان أخرى أم طرحت فقط رؤيتها وتصوراتها بناء على خبرة التعليم بدولة الكويت؟ إذا كانت هناك دول أخرى تطبق هذا النظام فما هذه الدول؟ مع تزويدي بنسخة من وثيقة تلك الدول المطبق فيها نفس النظام المقرر تطبيقه في السنوات الدراسية المقبلة.

د. خليل أبل

ما آلية وخطوات إنشاء واعتماد الوثيقة؟

- هل النظام المقرر تطبيقه على أرض الواقع للوثيقة في السنوات الدراسية المقبلة سوف يقلل عن كاهل الطالب الابتدائي عبئا دراسيا وعبء الحقيبة الدراسية ويرقى بالطالب للتعليم بصورة أفضل عن السابق؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى توضيح ذلك بالتفصيل مع الضمانات التي رأتها اللجنة في دراستها وتقريرها بشأن الوثيقة.

- هل سوف تقلل هذه الوثيقة المصاريف التربوية وتقلل العبء عن كاهل الدولة ماليا بما يحقق وفرا لميزانية الدولة من دون المساس باستفادة الطالب من التعليم الجيد؟

- كم النسبة المفترضة أو حسب الرسم البياني يمكن لهذه الوثيقة أن تفيد الطالب الابتدائي في رفع مستواه التعليمي وقدراته الذاتية علميا وثقافيا – إن كانت هناك نسبة تتضمنها هذه الوثيقة أو رسم بياني يحدد المستوى المتوقع لفرضية التعليم الجديدة للطالب الابتدائي؟

الهاجري: سنذهب إلى أبعد مدى إذا طبق البديل على النفطيين

طالب النائب ماضي الهاجري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح أن يعي خطورة الموقف ودقة المرحلة الراهنة بما تحملها من تحديات وأوضاع خطيرة قد تضر بالاقتصاد الوطني لاسيما بعد ان أعلن موظفو النفط عن القيام باضراب عام اليوم الاحد وخاصة في ظل هبوط أسعار النفط، مشددا على ضرورة عدم المساس بحقوق العاملين في النفط. وقال الهاجري في تصريح صحافي إنه على الوزير ألا يتخذ أي قرار من شأنه الانتقاص من حقوق ومكتسبات ومزايا العاملين في القطاع النفطي التي يتلقونها نظير المخاطر والأضرار التي يواجهونها يوميا، وعليه أن يضمن لهم الاستقرار الوظيفي في هذا القطاع الحيوي المهم الذي يعد الشريان الرئيسي والوحيد للاقتصاد الوطني.

وجدد الهاجري تأكيد موقفه الرافض للانتقاص من حقوق العاملين في النفط والذهاب إلى أبعد مدى إذا تم المساس بحقوقهم بتطبيق البديل الاستراتيجي على العاملين في القطاع النفطي.

ماضي الهاجري

مطيع: باق على موقفي الرافض لأي تعديل على قانون الكهرباء

أعلن النائب د. أحمد مطيع أنه باق على موقفه الرافض لأي تعديل على قانون الكهرباء الحالي وكذلك رفضه أي زيادة تكون على حساب المواطنين.

وقال مطيع: إننا لن نغير مبادئنا ولا مواقفنا الرافضة لأي طرح يكون ضحيته المواطن.

وتابع: أما الحكومة اليوم فقد حاولت بعثرة الأوراق لتمرير مقترحاتها وذلك بإدخالها مسألة استثناء السكن الخاص من الزيادة وهذا الأمر إن قبلنا به يعني أننا أقررنا بالزيادة فيما يخص القطاع الاستثماري ويتبين من هذا أن مسألة استثناء السكن الخاص كلمة حق أريد بها باطل وغايتها تمرير التعديل ودغدغة مشاعر الشعب رغم الآثار الخطيرة المترتبة على تلك الزيادات.

وأوضح أن التصويت على استثناء السكن الخاص من الزيادة كان لأجل تعديل القانون الحالي ورفع أسعار الكهرباء على الجميع ونحن رفضنا أي زيادة على أي قطاع سواء قطاع السكن الخاص أو الاستثماري مؤكدا أن أي زيادة في أسعار الكهرباء على القطاع الاستثماري سيدفع ثمنها المواطن البسيط لما لها من آثار سلبية كبيرة على رأسها ارتفاع قيمة المنتجات والإيجارات وغيرها.

وختم مطيع تصريحه قائلا: إنه يتمنى من الحكومة أن تكون واضحة أمام المجلس والمواطنين وأن تتخلى عن الضبابية وبعثرة الأوراق فالشعب الكويتي واع ومثقف ويفهم كل خطوة تخطوها هذه الحكومة.

الحكومة رضخت للمقترح النيابي الذي قدمه 32 نائبا وتم إقراره في المداولة الأولى

مجلس الأمة يراعي مصالح المواطنين ويستثني السكن الخاص من تعرفة الكهرباء

خلصت جلسة مجلس الأمة العادية والتكميلية من دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر المنعقدة في 12 و13 أبريل 2016 إلى عدة نتائج وقرارات منها مناقشة الاستجواب المقدم من النائبين مبارك الحريص وأحمد القضيبي إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي والموافقة على 17 توصية نيابية ورفع الحصانة عن النائب د. عبد الحميد دشتي في قضيتين.

كما وافق المجلس على اقتراح قدمه 32 نائبا باستثناء قطاع السكن الخاص من تعرفة وحدتي الكهرباء والماء وأقر المداولة الأولى لتقرير اللجنة المالية عن المشروع الحكومي بشأن تحديد تعرفة الكهرباء والماء وأحال وثيقة الإصلاح الاقتصادي بما دار عليها من ملاحظات للنواب لدراستها خلال أسبوعين ومن ثم إحالتها إلى الحكومة. وإلى التفاصيل:

التميمي في حوار مع الجراح خلال الجلسة السابقة ويبدو عدد من الوزراء

كان المجلس قد كلف لجنة الأولويات بمتابعة موضوع التعويضات البيئية والمنح مع الجهات المعنية كما وافق المجلس على 3 رسائل واردة بشأن مطالبة لجنة الأولويات باستعجال الحكومة في تقديم مشاريعها لانجازها داخل اللجان البرلمانية ووقف بيع الشركات التي تساهم فيها الدولة بأكثر من 50% لحين وضع ضوابط ومعايير البيع حماية للمال العام. كما أحال رسالة لجنة الميزانيات بتكليف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة تزويد اللجنة بالبيانات عن القسائم التي لم تسدد رسوم أملاك الدولة إلى اللجنة التشريعية لدراستها دستوريا.

وتمت تلاوة أسماء السادة الأعضاء المعتذرين عن جلسة 12 و13 أبريل وأسماء الغائبين والذين لم يكونوا متواجدين الساعة التاسعة صباحا والمنصرفين عن الجلسة الماضية المنعقدة في 29 و30 مارس 2016 من دون إذن أو إخطار وأسماء الأعضاء الذين تغيبوا باعتذار سابق أو من دونه عن عدم حضور اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة من 27 مارس 2016 حتى 7 أبريل 2016.

التصديق على المضابط

- صادق المجلس على المضبطتين (1349/أ) بتاريخ 2016/3/29 و(1349/ب) بتاريخ 2016/3/30.

وخلال التصديق على المضابط تحفظ النواب صالح عاشور ود.أحمد مطيع ود. محمد الحويلة ود. عودة الرويعي على شطب أجزاء كبيرة من كلمتهم في المضبطة.

هنأ عدد من النواب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على تكريمه من قبل الاتحاد البرلماني العربي في دورته الأخيرة التي عقدت في القاهرة الشهر الجاري مؤكدين أنه تكريم مستحق وأنه تكريم يمثل مجلس الأمة.

الرسائل الواردة

نظر المجلس 4 رسائل مدرجة على جدول الأعمال وانتهى إلى القرارات التالية:

-اطلع المجلس على تقرير الامانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 يناير حتى 31 مارس 2016.

- أحال المجلس رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي التي يطلب فيها من المجلس تكليف وزير المالية بتزويد اللجنة بالبيانات التي طلبتها عن القسائم التي لم يتم في شأنها تسديد الرسوم المقررة بالقانون رقم 1994/50 إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لبحث مدى دستوريتها من عدمها وفي هذا السياق ردت الحكومة على ملاحظات النواب حول تلك الرسالة كالتالي:

- طالب رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بإحالة الرسالة الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية لبحث مدى دستورية الطلب مؤكدا استعداد الحكومة في الاجابة عن الطلب إذا كان ضمن الدستور بحسب ما تنتهي إليه اللجنة التشريعية.

- وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح أنه ليس لدى مرئيات الحكومة ما يتعلق ببيع شركة مطاحن الدقيق قائلا: إننا ملتزمون بعدم المضي قدما في موضوع بيع أي شركات تمتلك فيها الحكومة نسبة أكثر من 50 في المئة مضيفا أن الضوابط الحالية لبيع الشركات كافية ولا يمنع أن نرى مقترحات ديوان المحاسبة في هذا الشأن.

- وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الاولويات التي يطلب العرض على المجلس للطلب من الحكومة الاسراع فى الرد على طلبات اللجان فيما يخص مشاريع القوانين المعروضة عليها حتى تتمكن من انجاز تقريرها فى شأنها وإحالتها الى المجلس وقد تضمنت الرسالة كتاب لجنة الشؤون التشريعية والقانونية متضمنا الموقف التشريعي لمشروعات واقتراحات بقوانين مطلوب الاستعجال للانتهاء منها وذلك على النحو التالي:

- تعديل المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 1959 بشأن قانون التسجيل العقاري والحكومة طلبت تأجيل البت فيه لحين تقديم مشروع قانون جديد.

- مشروع قانون في شأن إنشاء هيئة الفتوى والتشريع واللجنة لم تعقد اجتماعها المقرر لنظره.

- المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1999 بشأن تنظيم القضاء واللجنة تنتظر رأي المجلس الأعلى للقضاء والحكومة بشأنه.

- الاقتراح بقانون في شأن تنظيم الاضراب عن العمل للعاملين في القطاع الحكومي والخاص واللجنة أجلت نظره لحين ورود آراء الجهات المختصة.

- الاقتراح بقانون في شأن تجريم الجماعات الإرهابية واللجنة تنتظر رأي المجلس الأعلى للقضاء والحكومة بشأنه.

- الاقتراح بقانون في شأن سحب الجنسية الكويتية إذا استدعت المصلحة العامة واللجنة لم تصدر تقريرها لوفاة مقدمه النائب نبيل الفضل ولم يتبناه أحد من الأعضاء.

- الاقتراح بقانون في شأن العلاج بالخارج اللجنة لم تصدر تقريرها لوفاة مقدمه النائب نبيل الفضل ولم يتبناه أحد من الأعضاء.

وفي هذا السياق أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الاشغال العامة د. علي العمير حرص الحكومة على التعاون مع المجلس ولجانه لإنجاز القوانين والتشريعات موضحا أن المجلس أنجز 99 قانونا وهو عدد غير مسبوق مقارنة مع الفصول التشريعية السابقة منها ثلاثة مراسيم بقوانين فضلا عن قوانين الاتفاقيات والميزانيات

التتمة ص07

المجلس يهنئ رئيس مجلس الأمة لتكريمه من قبل الاتحاد البرلماني العربي

صباح الخالد: توصيات مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبدون محل متابعة

محمد الخالد: استراتيجية الداخلية التدقيق الأمني الشامل في كل المحافظات

مطالبات بصرف مكافآت قيادي النفط بقانون وليس بقرارات وزارية

الصالح: البديل الاستراتيجي لن يمس موظفي النفط القدامى

التوصيات تضمنت ضرورة تعيين مدير عام للصناعة وإعادة هيكلة الهيئة

استجواب العلي ينتهي بـ 17 توصية منها توفير أراض للمشاريع الشبابية بأسرع وقت

حوار نيابي على هامش جلسة الثلاثاء

تتمة المنشور ص06

والحسابات الختامية وقد أسهمت الحكومة في تلك القوانين الصادرة بنسبة 73% حيث ساهمت بـ72 قانونا من القوانين التي أصدرها المجلس منها 57 مشروع قانون بشكل منفرد و15 بالمشاركة مع الاقتراحات بقوانين مما يدل على فعالية الحكومة في مشاركة المجلس بانجاز القوانين والتشريعات.

- وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة حماية الأموال العامة التي يطلب فيها العرض على المجلس للتوصية بإيقاف بيع الشركات التي تمتلك الدولة أكثر من 50% من رأسمالها الى ان يضع مجلس الوزراء الضوابط التي تكفل حماية المال العام وتحقق العدالة والشفافية والمساواة في عملية البيع.

طلبات الحصانة

نظر المجلس التقريرين 42 و43 للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن طلبي النيابة العامة رفع الحصانة النيابة عن النائب د. عبد الحميد دشتي وانتهى من دون نقاش إلى الآتي:

وافق المجلس على رفع الحصانة النيابة عن النائب د.عبد الحميد دشتي في القضية رقم 2016/139 حصر الفروانية – المقيدة برقم 2014/644 جنح الفردوس والمتعلقة بقضية تصريح في تويتر ضد النائب السابق مسلم البراك وهو ما انتهى إليه تقرير اللجنة ويبلغ القرار إلى معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وافق المجلس على رفع الحصانة النيابة عن النائب د.عبد الحميد دشتي في الجنحة رقم 2015/46 حصر أمن الدولة المقيدة برقم 2015/54 جنايات أمن الدولة) عن تهمة البلاغ الكاذب وهو ما انتهى إليه تقرير اللجنة ويبلغ القرار إلى معالي وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الاستجوابات

ناقش المجلس الاستجواب الموجه من النائبين أحمد القضيبي ومبارك الحريص لوزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي متضمنا محورين الأول: سوء استخدام الوزير سلطاته بإعادة قسائم صلبوخ مخالفة والمحور الثاني: التقاعس في تفعيل صندوق رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد شرح النائب أحمد القضيبي المحور الأول وأكد أن الوزير تغير من مناصري الحقوق وتطبيق القانون إلى نسفها كما أصدر قرارا لا يتضمن شرط الكمية وتطبيقه بأثر رجعي مشيرا إلى أن الحكومة ذبحت وثيقة الإصلاح الاقتصادي بيدها والوزير كان يريد تطبيق القانون وقت الحراك وبعد توليه الوزارة كسر القانون وفضل المتنفذين على الشباب والمصلحة العامة وأوقف قرارات الهيئات التي يقرها مجلس الأمة لتسهيل الإجراءات على المواطنين كما أنه اتخذ قرارات فردية بإعادة قسائم صلبوخ مخافة.

وشرح العضو مبارك الحريص المحور الثاني في تطبيق قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقال إن الوزير أضر بالشباب بعدم تطبيقه للقانون وجعله معيقا لأحلامهم وطموحاتهم ومسؤولو الصندوق قاموا بتضليل المبادرين وتطفيشهم محاولين إفشال الصندوق مطالبا الوزير بأن يقص الحق من نفسه ويتقدم باستقالته.

ورد عليهما معالي الوزير مفندا ما تم طرحه من اتهامات بقوله إن الاستجواب أطلقته نيران صديقة كما أنه بالرغم من أن المحور الأول يشوبه الالتباس والمحور الثاني تشوبه شبهة دستورية إلا أنني آثرت ألا أتعلل بهذا أو ذاك. وبين أن هيئة الصناعة تم تكليفها برقابة قسائم الصلبوخ وهي نشاط تجاري وليس صناعيا كما واجهنا مشكلة في نشاط تخزين الصلبوخ وتم سحب القسائم الزائدة وقامت لجنة التخصيص بسحب القسائم من 6 شركات بسبب عدم التزامها بالكمية المستوردة من الصلبوخ. وفيما يتعلق بصندوق المشروعات أكد العلي أنه لن يقبل بحال من الأحوال فشل الصندوق وواجبنا أن يكون مؤسسة متكاملة كما أنه لا يعنى بالتمويل فقط.

وتحدث النائب محمد الهدية مؤيدا للاستجواب والنائبان عبد الله التميمي ود. عبد الله الطريجي كمعارضين وانتهى الاستجواب بالمناقشة والموافقة على التوصيات التي قدمها بعض السادة الأعضاء وهي كالتالي:

1 - التأكد من تطبيق القرار الوزاري رقم 87 لعام 1997 بشأن شروط منح استيراد الصلبوخ على القسائم الصناعية المخصصة لذلك.

2- العمل الجاد على توفير القسائم الصناعية للصناعيين حتى لا يتم استغلال الاراضي الصناعية الخالية بأسلوب سيئ كما هو حاصل.

3 - توفير القسائم الصناعية للشباب الكويتي حتى لا يعيش الشباب حالة الصبر التي تؤدي الى اليأس من الاعمال الصناعية موقع اهتمامهم.

4 - وضع استراتيجية متكاملة للصناعة في الكويت وفتح آفاق الصناعة للشباب الكويتي مع وضع مقترحات صناعية لأصحاب الحرف الصناعية وتشجيعهم لبدء هذه الصناعات.

5 - إعادة هيكلة الهيئة العامة للصناعة لتطوير العمل فيها وتسهيل إنهاء معاملات الصناعيين.

6 - تعيين مدير عام للصناعة لسد الفراغ الاداري فيها.

7 - التواصل مع الجهات المتخصصة للصناعة في دول العالم المتقدمة لتطوير العمل في الهيئة العامة للصناعة.

8 - متابعة كل ما ورد في محاور الاستجواب فيما يخص الهيئة العامة للصناعة وتصويب جميع الاخطاء التي شابت الأمور المتعلقة بالهيئة العامة للصناعة.

9 - مراجعة الحصول على القسائم الصناعية والتأكد من انها طلبات حقيقية القصد منها العمل الصناعي وليس الاستثمار عن تأجير الارض وحين التأكد من ذلك تخصص لهذه الطلبات مساحات الاراضي التي تعكس الصناعات المطلوبة.

10- السعي الحثيث على تطبيق قانون صندوق رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

11- توفير الاراضي ومشاريع الصندوق الشبابية بأسرع وقت.

12- التسهيل على الشباب بتمثيل قانون الصندوق لمساعدتهم في تنفيذ مشاريعهم.

13- استخدام الوسائل الاعلانية المختلفة لتشجيع الشباب على الاستفادة من صندوق المشروعات.

14- تشجيع الشباب على الدخول في مشاريع متنوعة خارج نطاق مشاريع قطاع الاغذية.

15- بعد مرور ثلاث سنوات على اقرار قانون الصندوق ينبغي تحديد مواقع الخلل في القانون ان وجدت وتقديم تعديلات على القانون لتطويره.

16- متابعة كل ما ورد في الاستجواب من محاور تخص صندوق رعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة واصلاح الاختلالات التي وردت في هذا المحور.

17- يقدم للمجلس تقرير كل ستة أشهر ولمدة سنة حول مدى تنفيذ التوصيات المذكورة في هذا الطلب.

- رفض المجلس توصية نصها: نقل المقاولين المستأجرين لقسائم صناعية بصفة مؤقتة من المناطق الصناعية إلى مناطق أخرى تخصص لهم.

الأسئلة

نظر المجلس بند الأسئلة وذلك على النحو التالي:

- عقب النائب فيصل

التتمة ص08

تكليف الأولويات متابعة موضوع التعويضات البيئية مع الجهات المعنية

مطالب نيابية بوقف الصرف من الميزانية على الهيئات الملحقة والمستقلة الخاسرة

توصيات بتحصيل الحكومة أموالها المستحقة عن أملاك الدولة

العمير: الحكومة شاركت في إقرار 72% من القوانين الصادرة عن مجلس الأمة

رفض منح الحكومة حق التفرد بإقرار زيادة رسوم الانتفاع بالمرافق والخدمات

تتمة المنشور ص07

الدويسان على جواب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لتزويده بنسخة من التقرير الحكومي الذي تم تقديمه لمجلس حقوق الانسان بجنيف وقد طالب النائب بتعاون الحكومة مع مجلس الأمة في هذا المجال مشيرا إلى عدم تعيين مجلس أمناء حقوق الانسان.

- ورد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء مؤكدا استعداد الحكومة للتعاون مع مجلس الامة في هذا المجال مضيفا أن ممثلي وزارة الداخلية والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية كانوا مع وفد الكويت في مجلس حقوق الانسان بجنيف في مايو العام الماضي وتم شرح كل الخطوات وخارطة الطريق في موضوع المقيمين بصورة غير قانونية والتوصيات الصادرة في هذا الشأن هي محل متابعة.

- وعقب النائب أحمد لاري على جواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله لإفادته بتاريخ إيداع المبلغ الخاص بقيمة التعويضات المستحقة في حساب الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي واقترح النائب تكليف لجنة الاولويات متابعة هذا الامر وطالب وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري الاهتمام بالموضوع الخاص بالمحميات ويوفر الاراضي المطلوبة.

- وعقب النائب عبد الله التميمي على جواب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لإفادته بعدد المخالفين لقانون الإقامة وعدد من لم تجدد اقامتهم منذ 2010 إلى يونيو 2013 مع بيان عدد وجنسية من تم ترحيلهم ومن تم تصحيح أوضاعهم خلال ذات الفترة واعتبر النائب المخالفين لقانون الاقامة لهم خطورة امنية لوجودهم في البلد مثنيا على جهد وزارة الداخلية. وفي هذا السياق أكد الوزير الخالد أن الاستراتيجية الجديدة للوزارة هي التفتيش الشامل والتدقيق الامني في كل المحافظات وملاحقة كل مخالف في كل مكان مطالبا الوافدين بحمل هوياتهم الشخصية لأن من لا يحملها سيتم التحفظ عليه.

- وعقب النائب صالح عاشور على جواب وزير النفط بشأن تزويده بالأسس القانونية ومعايير صرف مكافأة نهاية الخدمة لقياديي شركة النفط مع بيان هذا الصرف وقال النائب إنه ضد تطبيق البديل الاستراتيجي على العاملين والموظفين بالقطاع النفطي ولقد جاء الجواب ناقصا وسوف أعيد توجيهه مرة اخرى وفي هذا الشأن قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط بالوكالة أنس الصالح ان مشروع قانون البديل الاستراتيجي لا يمس العاملين بالقطاع النفطي سواء بالراتب او المزايا او نهاية الخدمة او المكافآت والمفاوضات مع نقابات القطاع النفطي لم تنته ولا أتفاوض معهم حول مشروع قانون لم يقر الى الآن. ومن جهته قال رئيس لجنة الموارد البشرية النائب دخليل أبل لا يجوز لاي احد ان يتحدث او يساوم على البديل الاستراتيجي الذي يدرس ولم يقر.

جانب من جلسة مجلس الأمة السابقة

الاقتراحات أثناء الجلسة

نظر المجلس مجموعة من الاقتراحات التي قدمها بعض الأعضاء أثناء الجلسة وذلك على النحو التالي:

- وافق مجلس الامة على القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

- التقرير الحادي والعشرون عن مشروع القانون في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء

- التقرير الثاني والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن: دراسة الوضع الاقتصادي والغاء الدعوم ورسالة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة بشأن قرار وكالة موديز بوضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه.

وشارك في النقاش 38 نائبا تراوحت مواقفهم بين رفض الاقتراحات الحكومية والنيابية بشأن تعرفة وحدتي الكهرباء والماء وبين المطالبة باستثناء القطاع السكني الخاص من أحكام مشروع القانون مؤكدين أن عشرات المليارات أهدرت بسبب سوء الإدارة ولا توجد إدارة حكومية قادرة على توجيه الاقتصاد أو ضبط أسعار السلع متهمين الحكومة بفشلها وتجرأت على المواطن البسيط.

وأكدوا رفضهم القاطع لأي زيادة على رسوم الكهرباء والماء وتقدموا باقتراح باستثناء السكن الخاص.

فيما استعرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي والمحاور الستة التي تضمنتها وهي: الإصلاح المالي وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومشاركة المواطنين في تملك المشروعات وإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة وأكد وزير الكهرباء والماء أحمد الجسار أن الهدف من مشروع القانون هو دفع المستهلكين إلى ترشيد استهلاك الكهرباء والماء وليس تحصيل الأموال ورد وزير التجارة والصناعة

التتمة ص09

تقارير اللجان عن المشروعات والاقتراحات بقوانين

ناقش المجلس خلال جلسته التكميلية تقارير لجنة الشئون المالية والاقتصادية البرلمانية:

- التقرير العشرون عن مشروع القانون بتعديل بعض احكام تكليف لجنة الاولويات البرلمانية متابعة تنفيذ شروط الامم المتحدة في تنفيذ المشاريع البيئية الخاصة بالتعويضات أو المنح الممنوحة لها.

- وافق المجلس على فتح بند ما يستجد من أعمال لنظر مقترح يتعلق بواقعة تعدي معلم في مدرسة على أحد الطلبة.

قرارات الجلسة

- المجلس يوافق على طلب الأولويات استعجال الحكومة بتقديم مشاريعها لإنجازها في اللجان البرلمانية.

- المجلس يوصي بإيقاف بيع الشركات التي تمتلك فيها الدولة أكثر من 50% من رأسمالها لحين وضع ضوابط للبيع.

- إحالة رسالة لجنة الميزانيات بتكليف وزير المالية بتزويد اللجنة بالبيانات عن القسائم التي لم تسدد رسوم أملاك الدولة إلى اللجنة التشريعية لدراستها دستوريا.

- المجلس يرفع الحصانة عن النائب عبد الحميد دشتي في قضيتين.

- المجلس يناقش استجواب وزير التجارة والصناعة ويوافق على 17 توصية.

- تكليف لجنة الأولويات متابعة موضوع التعويضات البيئية والمنح مع الجهات المعنية.

- رفض مشروع الحكومة المتعلق بزيادة الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالخدمات والمرافق العامة.

- استثناء السكن الخاص من مشروع تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء.

- الموافقة على تقرير اللجنة المالية بشأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء في المداولة الأولى.

- إحالة وثيقة الإصلاح مع ملاحظات النواب إلى اللجنة المالية لدراستها خلال أسبوعين ومن ثم إحالتها إلى الحكومة.

المجلس يرفع الحصانة النيابية عن دشتي في قضيتي أمن دولة وجنح الفردوس

توصية بوقف بيع الشركات التي تساهم فيها الدولة بأكثر من 50 % لحين وضع ضوابط البيع

المجلس يحيل على التشريعية رسالة الميزانيات بتكليف وزير المالية تزويد اللجنة ببيانات القسائم التي لم تسدد رسوم أملاك الدولة لدراسة دستوريتها

إحالة تقرير الوضع الاقتصادي إلى المالية لدراسة التوصيات خلال أسبوعين

تتمة المنشور ص08

د. يوسف العلي على بعض ملاحظات الأعضاء فيما يتعلق بتطبيق حماية المستهلك ومراقبة الأسعار وتوضيح قراره المتعلق بتجميد أسعار السلع.

وقد انتهى المجلس من مناقشة التقارير الثلاثة إلى الآتي:

- رفض المجلس من حيث المبدأ على مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وهو ما انتهى إليه تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التي رأت أن مشروع القانون يطلق يد الحكومة في تعديل كل أنواع الرسوم والتكاليف المالية الأمر الذي يثير شبهة عدم دستورية.

- وافق المجلس على اقتراح نيابي باستثناء السكن الخاص من المخاطبين بأحكام مشروع قانون في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء والاكتفاء بتطبيقه على باقي القطاعات ويقضي الاقتراح بالآتي:

- أولا: تلغى المادة 3 من مشروع القانون بالجداول ذات الصلة بأحكامها المرفقة بمشروع القانون والخاصة بالسكن الخاص.

- ثانيا: إلغاء البند خامسا من المادة 6 للارتباط بالإلغاء.

- ثالثا: يضاف الى نهاية جدول التعرفة المرافق للقانون العبارة التالية: تعتبر التعرفة الواردة بالجداول المرافقة للقانون لوحدتي الكهرباء والماء هي الحد الأقصى لكل منهما.

- كما وافق المجلس على عدة توصيات في هذا الشأن هي:

- تركيب العدادات الذكية على الوحدات السكنية والتأكد من نسب الاستهلاك في هذه الوحدات لتقديم معلومات دقيقة على هذه النسب لاتخاذ قرارات قائمة على أرقام صحيحة.

- إعداد نظام فواتير مفصل شهري وسنوي مع توضيح معدلات الاستهلاك ومعلومات دقيقة عن الاستهلاك ومدى تناغمه مع برامج ترشيد الاستهلاك.

- دراسة منع استيراد الأجهزة الكهربائية ذات الاستهلاك الكهربائي الكبير وتقنين دخول مثل هذه الأجهزة.

- دراسة استخدام الطاقة الشمسية للوحدات السكنية والاستفادة من تكنولوجية هذه الطاقة من خلال الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

- العمل الحثيث على دراسة وتنفيذ الطاقات البديلة لخفض استخدام تكنولوجيا حرق النفط أو الغاز.

- عمل برامج توعوية مكثفة لتوجيه المواطنين والمقيمين لترشيد استهلاك الانفاق في الكهرباء والماء والعمل على احتواء المناهج الدراسية في جميع المراحل لهذه البرامج التوعوية لتوجيه النشء لأفكار الترشيد بالاستهلاك.

- وافق المجلس على المداولة الأولى لمشروع القانون في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء وذلك بعد استثناء قطاع السكن الخاص من هذا القانون. وتؤجل المداولة الثانية إلى الجلسة المقبلة.

- أحال مجلس الأمة الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية تقريرها الثاني والعشرين في شأن دراسة الوضع الاقتصادي والغاء الدعوم ورسالة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة بشأن قرار وكالة موديز بوضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه والملاحظات النيابية والتوصيات التي ابديت بشأنها لدراستها خلال اسبوعين ومن ثم إحالتها للحكومة.

جانب من الجلسة

وقد تضمن التقرير التوصيات التالية:

- إصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والمتمثلة أحادية الدخل (النفط وتنويع مصادر الدخل) وتبني الاستراتيجيات التنموية البديلة للنفط بما يضمن استدامة التنمية وإجراء تغييرات جوهرية للسياسة المالية للدولة يكون أساسها مجموعة من الموارد غير قابلة النفاذ.

- رفع كفاءة الدولة في إدارة الإنفاق العام وخفض مساهمته في تحريك عجلة الاقتصاد بما يفسح المجال للقطاع الخاص ليلعب دورا أكبر في عملية إنتاج السلع والخدمات العامة ويعزز مساهمته في الناتج المحلي.

- وضع إستراتيجية إعلامية تهدف إلى توعية المواطن بتحديثات المرحلة الراهنة وأهمية الإصلاحات الاقتصادية.

- تغيير الثقافة السائدة لدى المواطنين وخلق ثقافة المواطن شريك في التنمية.

- إصلاح الخلل في التركيبة السكانية بما يضمن التوازن في إعداد العمالة الوافدة ونوعيتها.

- تحويل الخطط طويلة الأجل إلى إنجازات فعلية وواقع عملي والإسراع في إطلاق عجلة المشاريع الرئيسية الكبرى حيث إن جزءا من تلك المشاريع موجود لدى الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات.

- النظر بجدية إلى الهيكل الضريبي الحالي وإعادة التنسيق في وضع آلية للتخطيط المركزي للسياسات والمتابعة تجعل السياسات أكثر ترابطا ووضوحا.

- وضع معايير أكثر صرامة لضبط الإنفاق العام ومراقبة أوجه الهدر المختلفة خاصة في الإنفاق الاستهلاكي مثل البدلات والامتيازات المبالغ فيها وغيرها والعمل على الحد منها.

- وقف هدر الاموال في العلاج بالخارج وبناء أهم المستشفيات العالمية وجلب الأطباء المعالجين للكويت.

- تحرير أسعار الوقود وفقا للأسعار العالمية مع مراعاة أصحاب الدخل المحدود بتقديم دعم مباشر للمواطنين منح كوبونات.

- وضع آلية تضمن التوازن بين هيكل الرواتب والتعويضات المختلفة للعاملين في كل من القطاع العام والخاص للقضاء على الرواتب بين القطاعين بما يشجع القطاع الخاص على استقطاب الخريجين الجدد من العمالة الوطنية.

- وضع التشريعات اللازمة التي تحد من استقدام العمالة بما يعيد التوازن إلى التركيبة السكانية والتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن زيادة أعدادها.

- وافق المجلس على فتح بند ما يستجد من أعمال قبل ختام جلسة التكميلية يوم الأربعاء وأدرج الطلب المقدم من النائب روضان الروضان بشأن واقعة الاعتداء من معلم على أحد الطلبة وطالب بعض الأعضاء من وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى بالتحقيق في تلك الواقعة واتخاذ الإجراءات المناسبة. ومن جهته أكد الوزير أنه اتخذ الإجراءات القانونية حيال عدد من المعلمين العرب المسيئين للطلاب والطالبات الذين انتشرت لهم مقاطع فيديو مصورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أخيرا وإنهاء خدماتهم من الوزارة وترحيلهم عن البلاد وشدد على عدم تهاون وزارة التربية في اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة حيال كل من يسيء إلى العملية التعليمية.

المجلس يوصي بوضع استراتيجية متكاملة للصناعة وفتح آفاق الصناعة للشباب

توصية نيابية بتركيب العدادات الذكية على الوحدات السكنية وإعداد نظام فواتير مفصل

إصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتبنى الاستراتيجيات التنموية البديلة للنفط

تحرير أسعار الوقود وفقا للأسعار العالمية مع مراعاة محدودي الدخل

أكدوا لـ«الدستور» أن نتيجتها جاءت إيجابية وطالبوا بتفعيل الرقابة على الأسعار

نواب: جلسة الأربعاء حققت أهداف

أكد نواب ان ما توصل إليه المجلس في جلسة الاربعاء الماضي يعد نتيجة إيجابية حيث تم استثناء المواطنين من اي زيادة في رسوم الكهرباء والماء سواء كان المواطن يسكن في السكن الخاص او الاستثماري واوضحوا في تصريحات لـ«الدستور» أنه ليس بالضرورة أن كل ما تطرحه الحكومة يكون صوابا وكل من يعارضها يكون مخطئا واكدوا ان المجلس مستمر في حرصه على المال العام من جهة ومعالجة الوضع الاقتصادي في البلد من جهة أخرى بشرط ألا يكون ذلك على حساب المواطن. وطالبوا بضرورة أن يفعل المجلس دوره الرقابي بدرجة أكبر خاصة في حث الحكومة ممثلة في وزارة التجارة بمراقبة الأسعار والحيلولة دون قفزاتها غير المبررة وغير المقبولة.

عدنان عبدالصمد

مبارك الخرينج

عسكر العنزي

د. محمد الحويلة

قال نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج إنها كانت جلسة تاريخية تحسب لمجلس الأمة وما تمنيناه منذ فترة تحقق والحمد لله فلا يمكن أن نقبل أن يمر «الموس» على رؤوس المواطنين خصوصا ذوي الدخل المحدود وها نحن نرى ما طالبنا به قد تحقق ولذلك فنحن نشيد بكل الجهود التي بذلها النواب ولا بد أن نشيد أيضا بإدارة رئيس المجلس مرزوق الغانم لهذه الجلسة إدارة متميزة ونحن دائما في صف المواطنين وقد حضرني في هذا اليوم جزء من الخطاب السامي لصاحب السمو أمير البلاد في افتتاح المجلس عندما ذكر سموه أنه لا يمكن المساس بالمواطنين وبالتالي هذا ما حرصنا على الالتزام به وسوف يستمر المجلس في حرصه على المال العام من جهة ومعالجة الوضع الاقتصادي في البلد من جهة أخرى بشرط ألا يكون ذلك على حساب المواطن.

ويهمنا في هذا الصدد أن نلفت النظر إلى أهمية تنويع مصادر الدخل سواء بدعم المشروعات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وكذلك تشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار في الكويت وإقامة المشروعات الكبرى والعملاقة التي تدعم قضية التنمية خاصة التنمية المستدامة فيما يتصل بمشروعات الطاقة البديلة والطاقة المتجددة.

وننبه أيضا إلى ضرورة أن يفعل المجلس دوره الرقابي بدرجة أكبر خاصة في حث الحكومة ممثلة في وزارة التجارة بمراقبة الأسعار والحيلولة دون قفزاتها غير المبررة وغير المقبولة.

من جانبه قال النائب عدنان عبدالصمد إنه على الرغم من تباين الآراء فقد طرحت محاور عدة خلال الجلسة وقضيتان اساسيتان القضية الاولى الاصلاح الاقتصادى بشكل عام والقضية الثانية رفع الرسوم بالنسبة لتعرفة الكهرباء وقد نوقشت القضيتان مناقشة موضوعية مثمرة وقد ساهم اختلاف الآراء فى اثراء النقاش الى ان وصلنا لنتيجة جيدة بخصوص رسوم الكهرباء على اساس ألا تشمل قطاع السكن الخاص.

بالنسبة للقطاعات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها هناك قطاعات تتأثر بالزيادة الآن يحق للحكومة ألا تعطيها الحد الأقصى وبالتالى يكون هناك نوع من المرونة فى القانون.

والمهم انه فى النهاية هناك بعض التعديلات تم التصويت عليها كمداولة اولى مع إعادة الموضوع إلى اللجنة المالية لإعادة صياغته وفق التعديلات التى اجريت على القانون وبالذات ما طالب به النواب من استثناء السكن الخاص من زيادة الرسوم.

وفي الحقيقة كانت هناك مبررات كثيرة لعدم الموافقة على السكن الخاص منها ان لدينا أولويات قبل زيادة الرسوم منها ان وجود كثير من مجالات الهدر فى الميزانية يجب ان تعالج أولا.

القضية الأخرى أنه لايصح ان ابقى سنوات عدة دون ان ارفع الرسوم ثم فجأة ارفعها لانه يفترض ان يكون هناك نوع من التدرج فضلا عن ضرورة تهيئة المواطن للزيادة إذا كانت هناك ضرورة لها فتقوم الحكومة بإقناعه بهذه الضرورة ويكون كلامها مقنعا ومدعما بالأسانيد.

وأضاف عبد الصمد أنه يعتقد أن المواطن حينما يرى أن هناك هدرا في الميزانية ويرى تفاوتا في الرواتب في الدولة ويرى امتيازات تعطى لفئة معينة من العاملين في القطاع الحكومي ولا تعطى لغيرهم ويرى أن هناك مبالغ مستحقة للحكومة لدى بعض المواطنين يجب ان تحصل بلغت مليارا وثمانمائة وسبعين مليون دينار والحكومة عاجزة عن تحصيلها ثم نفاجئ المواطن بزيادة في رسوم الماء والكهرباء أو الأسعار أو أية أعباء مالية أخرى تمس أموره الحياتية أعتقد أننا هنا لا يكون بإمكاننا تحميله مزيدا من الأعباء وحتى لو قمنا بذلك فإنه لن يستجيب أو يتحمس لدعوة الحكومة بالزيادة.

وأيضا عند فرض الرسوم يجب أن تكون هناك عدالة أكثر مما طرح لأنه كان هناك تحفظ على البيانات التي طرحت من قبل وزارة الكهرباء على الرغم من تأكيد المسؤولين في وزارة الكهرباء أن هذه البيانات دقيقة ونحن لنا ملاحظات عليها لأن هناك أناسا لا يكشفون على عداداتهم بشكل دوري منتظم ولذلك فإن ما توصل إليه المجلس يعد نتيجة إيجابية تعني أنه ليس بالضرورة أن كل ما تطرحه الحكومة يكون صوابا وكل من يعارضها يكون مخطئا وتظل مثل هذه المناقشات ضرورية وجيدة خاصة أن قضية الإصلاح الشامل هي مسؤولية الجميع نعم قد تكون هذه خطوة في الطريق إلى الإصلاح ولكننا بحاجة أيضا إلى مراجعات إضافية ولا شك أن الإصلاح قضية تحتاج إلى إرادة سياسية وحقيقية وكل الأطراف مسؤولون عنها وليس الحكومة أو المجلس فقط وتحتاج إلى وعي شامل من المواطنين بالذات.

أما النائب عسكر العنزي فأعرب عن سعادته بنجاح المجلس في كبح جماح الحكومة ومنعها من

التتمة ص11

لقطة من احدى الجلسات

الخرينج: جلسة تاريخية تحسب لمجلس الأمة وما تمنيناه منذ فترة تحقق

عبدالصمد: ليس بالضرورة كل ما تطرحه الحكومة صوابا وكل من يعارضها مخطئا

العنزي: المواطن الكويتي خط أحمر ونرفض رفضا باتا تحميله أي أعباء مالية جديدة

الحويلة: تقديم وثيقة إصلاحية يفترض أن يتم بشكل متكامل وشامل

مطيع: أحذر وزير التجارة من زيادة الاسعار وعليه أن يتابعها

المجلس وحافظت على المواطن

كامل العوضي

فارس العتيبي

سعود الحريجي

حمدان العازمي

حمود الحمدان

تتمة المنشور ص10

المساس بجيب المواطن قائلا: إنني والأغلبية النيابية أثبتنا بما لا يدع مجالا للشك أننا في صف المواطن الكويتي وذلك بالحيلولة دون إقرار الزيادة في أسعار الكهرباء والماء على المواطن سواء كان المواطن في السكن الخاص أو في السكن الاستثماري فالمواطن المستأجر في السكن الاستثماري تم إعفاؤه من الزيادة وسيدفع مستقبلا ما يدفعه حاليا من تكاليف استهلاك دون أية زيادة وذلك طبقا للقانون الذي وافق عليه المجلس بأغلبية ساحقة.

وأضاف العنزي أن المواطن الكويتي خط أحمر ويجب أن تعي الحكومة جيدا أننا لن نقبل المساس به تحت أي ظرف من الظروف ونرفض رفضا باتا تحميله أية أعباء مالية جديدة.

وشدد النائب العنزي على أهمية ممارسة المجلس لدوره الرقابي على الحكومة قائلا إننا سنمارس دورنا عليها ممثلة في وزارة التجارة للتأكد من مراقبتها للأسعار ومواجهة أية ارتفاعات فيها وتطبيق قانون حماية المستهلك بشدة وصرامة ومعاقبة كل من يستغل زيادة الكهرباء على القطاعات التجارية والاستثمارية.

كذلك أكد النائب د.محمد الحويلة أن تقديم وثيقة إصلاحية من قبل الحكومة يفترض أن يقدم بشكل متكامل وشامل ويتضمن استراتيجيات سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد وتكون هذه الاستراتيجيات واضحة المعالم وفيها فترات زمنية محددة وتوضع لها سياسات وتسن لها تشريعات لا أن تكون فقط عبارات وكلاما إنشائيا ولكن هناك بالفعل أفكار جيدة في عملية تنويع مصادر الدخل وتعظيم إيرادات الدولة والأمر الجيد أيضا في الجلسة أنها تطرقت إلى أشياء أساسية مثل وثيقة الإصلاح والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الحكومية وإعادة النظر في وجود هيئات غير منتجة وغير فاعلة فهذه يفترض أن يتم دمجها أو إلغاؤها وهذا من شأنه أن يخفض من قيمة الهدر وكذلك عملية إعادة النظر في الأوامر التغييرية والحد منها وهذا أمر أساسي بالإضافة إلى زيادة الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل الحكومة واستثمارها الاستثمار الأمثل وزيادة العائدات غير النفطية وكذلك لا بد أن يكون هناك تخفيض في ميزانية الدولة كما هو متفق عليه مع لجنة الميزانيات إلى 20 بالمئة من ميزانيات جميع الجهات الحكومية.

وفيما يخص تخفيض الدعم كان هناك وقفة جادة من قبل المجلس لضمان عدم المساس بأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة وعدم المساس بالسكن الخاص لأن هذه الأمور تعتبر خطا أحمر ولا نقبل المساومة عليها.

أما النائب د.أحمد مطيع العازمي فأكد ان الجلسة خرجت بقانون زيادة أسعار التعرفة على القطاع الاستثماري والتجاري وتم استثناء السكن الخاص بحجة أن الزيادة المقررة لن تمس المواطن البسيط ولكن نحن نعرف أن التاجر لا يستطيع أحد أن يوقفه عند حد فمنذ هذه اللحظة سوف تكون الأسعار أضعافا مضاعفة بسبب هذا القانون لأن التاجر يستطيع أن يفرض أسعاره وفي النهاية سوف يضطر المواطن إلى دفع هذه الزيادات ما لم يكن للوزارة موقف حاسم في حماية المستهلك ولذلك أود أن أحذر وزير التجارة من هذا الأمر لأنه هو المعني بضبط الأسعار فعليه أن يتابعها وكان الله في عونه على أداء هذه المهمة لأنه من الصعوبة بمكان أن يكف جشع هؤلاء التجار إلا من رحم ربي.

وبدوره شدد النائب كامل العوضي على أن الجلسة كانت في صالح المجلس والمواطنين حيث تصدت لموضوع رفع تعرفة الكهرباء والماء على السكن الخاص ونجحت في استثنائه من هذه الزيادة المقترحة من قبل الحكومة والتي جاءت بقرار حكومي يفتقر إلى الدراسة الموضوعية فضلا عن التنبيه إلى أهمية التدرج في الإقدام على أي زيادة محتملة في أي مجال من المجالات وكذلك التدرج في هذه الزيادة التصاعدية اطرادا مع ارتفاع الدخول وذلك لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

وقال إنه بات من الضروري البحث بجدية والعمل الدؤوب من أجل تنويع مصادر الدخل حتى يكون بمقدورنا أن نتجنب المساس بجيب المواطن لتغطية أي عجز في الميزانية أو لتمويل أية مشروعات تنموية حيوية تهم الوطن والمواطنين.

وقال النائب فارس العتيبي إن الجلسة كانت جيدة ومنتجة وكانت طويلة جدا وقد عالجنا فيها موضوعات تتعلق بالوضع الاقتصادي وقد رفض اغلب النواب الاقتراح الحكومي الخاص بزيادة تسعيرة الكهرباء والماء كما رفضوا مشروع اللجنة المالية وقد أكدنا رفض الاقتراح بزيادة السكن الخاص في هذا القانون انحيازا الى المواطنين الذين كانوا سيتضررون من الزيادة المقترحة من قبل الحكومة.

وقال النائب سعود الحريجي ان أبرز ما جاء في الجلسة هو مسألة الترشيد والقانون الذي تقدمت به الحكومة وكان عند اللجنة المالية وتم التصويت على قرارها باستثناء السكن الخاص فإذا كان المواطن الكويتي مؤجرا في الاستثماري فهو معفي من الزيادات وكذلك فيما يخص التخوف من الزيادات من قبل التجار فهذا ما حرصنا على التنبيه إليه وقدمناه للحكومة كتوصية بحيث تثبت الأسعار وتراقبها وتفعل أدواتها في العقوبة حتى لا يتضرر المواطن من هذه الزيادات.

أما النائب حمدان العازمي فقال: لا أرى أن ما تم في الجلسة يعد إنجازا لأنني في الأساس رافض لهذا القانون فمبدأ الزيادة مرفوض لدي ورغم أن القانون يستثني السكن الخاص لكنه كان من الأفضل أن يكون هناك قانون منفرد للسكن وليس خلط أمور عدة مع بعضها في قانون واحد وكذلك إذا زدنا التجاري والصناعي من الذي سيتحمل هذه الزيادة في النهاية؟! إنه المواطن بلا شك ونحن كما ذكرت رافضون لمبدأ الزيادة تماما.

وأعرب النائب حمود الحمدان عن رضاه بما أنجزته الجلسة واصفا إياها بأنها تميزت بالمحافظة على مكتسب مهم جدا وهو إبعاد السكن الخاص عن رفع التعرفة سواء بالنسبة للماء أو الكهرباء وعلى الحكومة تحمل مسؤولية هذا الأمر لاسيما بعد انخفاض سعر البترول ووجود أخطاء في حكومات سابقة ولا بد لهذه الحكومة ألا تقع في مثل هذا المأزق الكبير وهو عدم اتخاذ خطوات سريعة وجادة في اتجاه تنويع مصادر الايرادات.

متابعة نيابية

العوضي: الجلسة كانت في صالح المجلس والمواطنين والحكومة جاءت بقرارغير مدروس

العتيبي: أغلب النواب رفضوا الاقتراح الحكومى الخاص بزيادة تعرفة الكهرباء والماء

الحريجي: وجهنا الحكومة لضرورة تثبيت الأسعار ومراقبتها حتى لا يتضرر المواطن

العازمي: كان من الأفضل أن يكون هناك قانون منفرد للسكن الخاص

الحمدان: على الحكومة تحمل مسؤوليتها ولا تقع في أخطاء الحكومات السابقة

ضمن مساعيها لتكريس ثقافة المشاركة المجتمعية

أمانة المجلس تنظم الجلسة الحوارية

الرويعي: سنقف دائما مع جميع القضايا المتعلقة بحريات الأفراد ومصالحهم

د. عودة الرويعي متحدثا

الخرافي والكندري والسبتي في مقدمة الحضور

أكد الأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة في مجلس الأمة عبد الحكيم السبتي أن مجلس الأمة برسالته السياسية والثقافية منفتح على عوالم الابداع والابتكار رعاية وتشجيعا إيمانا منه بالفكرة المبتكرة كبذرة تنبت في حقول العطاء الكويتي للمساهمة في الجهد الجماعي لتنمية ونهضة بلادنا.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها السبتي بمناسبة افتتاح الجلسة الحوارية الثانية (ساهم في التشريع) بعنوان عزلة المبدعين: اشكالية المبدع الكويتي وهجرة الكفاءات التي عقدت يوم الخميس الماضي في مسرح المبنى الجديد لأعضاء مجلس الأمة وترأسها رئيس لجنة التعليم والثقافة والإرشاد النائب د. عودة الرويعي وبحضور أمين سر المجلس النائب المهندس عادل الجار الله الخرافي والنائبين د. عبد الله الطريجي وفارس العتيبي إضافة إلى الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

وقال السبتي إن الاهتمام بالإنسان الكويتي يصب في جوهر العملية التنموية الشاملة للبلاد بفضل نجاح وريادة المبدعين بمختلف مجالاتهم فكرا وابتكارا.

وأضاف: لذلك ستجدون في مجلس الأمة اليوم السند والبيئة الحاضنة لاجتهاداتكم في خلق مستقبل مزدهر لوطننا الغالي ومثلما نساهم بالتشريع انتم مدعوون للمساهمة بالابتكار والفكر الخلاق للأمل.

وتابع السبتي: ولأن الابداع حالة متفردة في منظومة الانتاج الفكري ولأن الابتكار حالة متقدمة في مناهج الاجتهاد فإن مجلس الأمة الذي دأب على الريادة تشريعا متفاعلا مع حاضرنا ومستشرفا مستقبلنا يجدد ثقته في قدرة الشباب الكويتي على البذل والعطاء سبقا بالابتكار والإبداع والتألق.

بدوره أشاد رئيس الندوة رئيس لجنة التعليم والثقافة والإرشاد النائب د. عودة الرويعي بفكرة اقامة الأمانة العامة لمجلس الأمة مثل هذه الجلسات التي تناقش قضايا تهم المبدعين بمختلف مجالاتهم مبينا أن المجلس سيقف دائما وسينتصر لكافة القضايا المتعلقة بحريات الأفراد ومصالحهم.

من جانبها ذكرت الكاتبة والروائية بثينة العيسى أن العملية الإبداعية الفنية تنمو في المحيط الذي ينعم بالحرية والديموقراطية ومن دونهما لن تكون هناك حركة فنية موضحة أن الفن كائن غير مربوط ويلعب دور المشاغب الذي يطرح الأسئلة المسكوت عنها في المجتمع.

وقالت العيسى إن مقص الرقابة في الكويت ساهم بشكل رئيسي في تردي الحركة الفنية المحلية بسبب عدم سماحها للكتاب بالتعبير عن المشكلات الحقيقية التي يعاني منها مجتمعنا لاسيما المتعلقة بالسياسة أو العنصرية.

وبينت العيسى أن وزارة الإعلام مارست التعسف الرقابي على الأعمال الأدبية بسبب كثرة الاستجوابات التي يقدمها أعضاء مجالس الأمة السابقة لوزراء الإعلام مثل الاستجواب الذي قدم لوزير الإعلام الأسبق المرحوم الشيخ سعود الناصر بسبب السماح لأربعة كتب للتداول في الكويت وللأسف لم ينتصر نائب واحد لحقوق الكتاب الكويتيين وحق القارئ في قراءة ما يريد.

من ناحيته رأى الاستاذ المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها في

التتمة ص12

أمين عام مجلس الأمة مكرما م. لمياء الرميح

جانب من الجلسة الحوارية التي عقدت في مسرح المبنى الجديد للمجلس

الثانية حول عزلة المبدعين

السبتي: سيجد كل مبدع في مجلس الأمة السند والبيئة الحاضنة لاجتهاده

الخرافي والكندري يطلعان على بعض مشاركات معرض المواهب .. ويستمعان لشرح من أحد المخترعين

تتمة المنشور ص13

كلية التربية الأساسية د. عباس الحداد أن الغربة التي يعيشها المبدعون ليست ضرورية أن تكون الغربة المكانية وإنما من الممكن أن تكون غربة نفسية وهناك نماذج عديدة من المبدعين يعانون من هذا الشيء.

ولفت الحداد إلى أن المجتمع الكويتي من المجتمعات التي تتمتع بالرحابة والبساطة والدليل على ذلك كثرة الدواوين فيها موضحا أنه رغم كون المجتمع الكويتي محافظا إلا أن مساحة الحرية وقبول الآخر ضئيلة وهناك نماذج عديدة في التراث الشعري.

من جهته عرض مدير الخدمات المصرفية الخاصة في بنك كريدت سويس فهد الإبراهيم تجربة العمل خارج الكويت مشيرا إلى أن الكويت ينقصها بيئة تحتضن الإبداعات والنمو إضافة إلى الإجراءات البيروقراطية الطاردة لكل من يملك الطموح بينما الدول الأخرى تسهل هذه الأمور.

وأضاف الإبراهيم أنه وفق دراسة أجريت في 2011 فإن 50% من الأطباء و30% من المهندسين و15% من العلماء العرب يهاجرون إلى أمريكا الشمالية بينما 54% من الطلبة الدارسين في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم.

وشدد الإبراهيم على ضرورة أن يخلق القائمون على إدارة أجهزة الدولة بيئة تنافسية تخلق وتخرج الإبداع لدى الأفراد وتمنحهم الفرص بعيدا عن الأبعاد القبلية والطائفية والعائلية إضافة إلى التطوير المهني والأكاديمي للكويتيين.

بدورها قالت رئيسة مجلس إدارة جمعية كفاءة م. لمياء الرميح إن الجمعية تهدف إلى دعم الكويتيين الذين قرروا الهجرة إلى الخارج إضافة إلى دعمها للجهود إلى إعادتهم إلى بلادهم أيضا للاستفادة من خبراتهم.

وبينت أن الجمعية تهدف إلى رفع مستوى الكفاءات الكويتية ورفع نسب النجاح وأن تكون حليفا استراتيجيا لأصحاب الطموح ورفع القدرة الشبابية إضافة إلى رعاية واحتضان العقول الشبابية وتشجيعهم لرفع اسم الكويت عاليا في المحافل الدولية.

ولفتت إلى أنه لا يوجد حتى اللحظة إحصائيات رسمية من الدولة بعدد الذين هاجروا الكويت للعمل في الخارج موضحة أن أحد الأسباب الرئيسية لهجرة العقول الكويتية هو عدم التقدير وكثرة العراقيل التي تسببها الدورة المستندية في الجهات الحكومية.

وأقيم على هامش الجلسة الحوارية معرض لعرض الاختراعات والمواهب الكويتية بتنظيم من مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع.

الإبراهيم: الإجراءات البيروقراطية طاردة لكل من يملك الطموح

العيسى: مقص الرقابة ساهم بشكل رئيسي في تردي الحركة الفنية المحلية

الحداد: المجتمع الكويتي يتمتع بالرحابة والبساطة وكثرة الدواوين أكبر دليل

الرميح: الدورة المستندية أحد الأسباب الرئيسية لهجرة العقول الكويتية

الرويعي والكندري والسبتي في لقطة جماعية مع المشاركين في الجلسة الحوارية

قال لبرنامج بلا حصانة إن تفعيل دور الأجهزة الرقابية المختلفة من أبرز معالمها

الحويلة: المجلس الحالي تبنى منهجية فاعلة للإصلاح ونجح في تطبيقها

أكد مقرر لجنة الميزانيات النائب د. محمد الحويلة أن لجنة الميزانيات من أبرز لجان المجلس لتعلقها بضبط أوجه الصرف في ميزانيات الجهات الحكومية مشيرا خلال لقائه في برنامج بلا حصانة على تلفزيون المجلس إلى أن لجنة الميزانيات من أكثر اللجان عقدا للاجتماعات بصفة يومية وأنها استطاعت تحقيق العديد من الإنجازات الرقابية المهمة بداية من إقرار جهاز المراقبين الماليين والذي يعتبر قفزة نوعية في مجال الرقابة حيث كان الوضع القائم في السابق وجودا شكليا للمراقبين الماليين في الجهات الحكومية وكانت آراؤهم غير ملزمة لضبط عملية الصرف وجاء إقرار القانون ليمكن العاملين في جهاز المراقبين من أداء دورهم الفاعل في التحقق من كل استمارة صرف حكومية ليكمل دور ديوان المحاسبة ففي حين يعنى ديوان الحاسبة بالرقابة اللاحقة يحدد دور جهاز المراقبين الماليين في تحقيق الرقابة المسبقة والتحقق من الأمور المالية وضبطها ضبطا صحيحا كما أن المخالفات التي يرصدها ملزمة وسيتعامل معها مجلس الأمة مثل تعامله مع ملاحظات ديوان المحاسبة وسيتم محاسبة الوزراء على تلك المخالفات.

ضبط المخالفات

وأضاف الحويلة أن لجنة الميزانيات خلال المجلس الحالي قامت بدور فاعل لضبط المخالفات المتكررة في تقارير ديوان المحاسبة من خلال إصرارها على عدم تمرير ميزانيات الجهات التي لا تلتزم بإصلاح تلك الملاحظات إذ لم تكن تلك النقطة ضمن اهتمامات اللجنة في السنوات السابقة للمجلس الحالي فكان يتم المرور على تلك الملاحظات مرورا سريعا دون اتخاذ أي موقف لحث الحكومة على إصلاح أوجه الخلل الموجودة لافتا إلى أن اللجنة ارتأت أن تتناسق مع هدف المجلس بتحقيق نقلة حقيقية فيما يتعلق بإصلاح خلل الأداء الحكومي وتسريع وتيرة المشاريع التنموية وأنه بناء على ذلك كان للجنة وقفة جادة لتفعيل دورها الرقابي وحث الحكومة على ضبط مخالفاتها فضلا عن مساهمة اللجنة في إقرار الكثير من القوانين الأخرى التي لها علاقة بتفعيل الجانب الرقابي.

وتابع أن اللجنة رفضت ميزانيات العديد من الجهات الحكومية نتيجة لتكرار المخالفات بتقارير ديوان المحاسبة ومنها ميزانيات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والهيئة العامة الصناعة ومؤسسة الموانئ إضافة إلى بعض الميزانيات الأخرى التي اشترطنا على مسؤوليها إصلاح الخلل وحصلنا على تعهدات منهم بذلك قبل الموافقة على ميزانياتها.

ديوان المحاسبة

وأكد الحويلة أهمية دور ديوان المحاسبة واعتبر أنه الذراع اليمنى لمجلس الأمة في تحقيق الجانب الرقابي وأشاد بمهنية القائمين على الديوان والعاملين به وأن دوره محل تقدير واهتمام من مجلس الأمة كما أكد دعم المجلس لدور المراقبين الماليين.

وقال الحويلة إن هناك إصرارا كبيرا من رئيس مجلس الأمة وجميع الأعضاء على تبني منهجية جديدة للإصلاح نجح مجلس الأمة في تطبيقها ومن بينها تفعيل دور الأجهزة الرقابية المتنوعة تفعيلا يؤدي إلى ضبط المخالفات وإلزام الجهات الحكومية بمعالجتها معالجة سليمة لافتا إلى أن تلك المنهجية أيضا تتعلق بزيادة الاعتماد على الكفاءات الوطنية في الأعمال الاستشارية للجان المجلس ليكون أبناء البلد شركاء فاعلين في خروج التشريعات بشكل قانوني صحيح وهم الآن يمارسون عملهم في لجنة الميزانيات وغيرها من اللجان البرلمانية لإبداء الرأي مشيدا بتلك الخطوة المهمة للمجلس والتي منحت الكوادر الكويتية فرصة للاستفادة من خبرتها.

الميزانية العامة

أما الميزانية العامة للدولة وإجراءات الحكومة لسد العجز فقد قال الحويلة إن اعتماد الدولة على مورد وحيد متمثل بالعائدات النفطية بما يمثل 92 بالمئة من العائدات أمر في غاية الخطورة ويستلزم جهودا كبيرة وتعاون السلطتين لتقديم وثيقة متكاملة لإصلاح الخلل ومعالجة الوضع الحالي بالتركيز على تنويع مصادر الدخل علاوة على ترشيد الإنفاق ومعالجة الهدر في بعض أوجه الصرف محذرا من تركز اهتمام الحكومة على تقليص المصروفات على حساب زيادة الإيرادات وتنويع مصادر الدخل.

د. محمد الحويلة

كما أكد الحويلة أن الكويت تمتلك الملاءة المالية المناسبة من خلال الاحتياطيات النقدية الكبيرة وأموال صندوق الأجيال بما يمكنها من استثمارها في مشاريع تدر دخلا على الدولة إضافة إلى وجود موارد كثيرة يمكن تطويرها في هيئة الصناعة ومؤسسة الموانئ وهيئة الاتصالات لتعزيز ميزانية الدولة مشددا على ضرورة إعادة النظر في موضوع القيمة الإيجارية لممتلكات الدولة كاشفا عن أن الدراسة التي استندت إليها الحكومة في رفع القيمة الإيجارية من 200 إلى 400 فلس دراسة قديمة مر عليها أكثر من 10سنوات معربا عن تمنياته بأن يتم إعادة النظر في تلك القيمة بما يناسب أوضاع السوق في الوقت الحالي.

وأوضح أن إجمالي إيرادات ميزانية الدولة منذ عام 1999وحتى 2010 بلغت 176 مليار دينار ولا تتجاوز نسبة الإيرادات غير النفطية منها 12 مليار دينار ما يوضح وجود قصور كبير من جانب الإيرادات غير النفطية ويطرح تصورا عن المنهجية التي يجب أن تتبعها الحكومة لتنويع مصادر الدخل من خلال تنمية صناعات المشتقات النفطية والدخول في استثمارات ناجحة في داخل الكويت وخارجها إضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى التي تحتاج إلى معالجتها مشيرا في هذا الصدد إلى أن ميزانية العام الماضي بلغت 19 مليار دينار في حين هبطت في الميزانية الحالية إلى 18 مليار دينار وأن ما استطاعت الحكومة تخفيضه من المصروفات لم يتجاوز 250 مليون دينار.

وأما الدعوم فقال الحويلة إن جميع الدعوم التي تقدمها الدولة تقارب ملياري دينار لجميع المستفيدين منها ومن ضمنها الجهات الحكومية وغير الحكومية مشيرا إلى أن قيمة الدعم الذي يحصل عليه المواطن من المبلغ الإجمالي للدعوم بسيطة ولن تشكل عبئا على الميزانية غير أنه شدد أن الهدر في استخدام الموارد أمر مرفوض من الناحية الشرعية ومن ثم يجب على الجميع تجنبه.

وتابع أن قيمة رواتب الباب الأول من الميزانية تصل إلى 5 مليارات دينار و13 مليارا لبقية الأبواب من مصروفات حكومية ومشاريع تنموية يفترض إعادة النظر فيها بإرجاء المشاريع التي لن تفيد الدولة في الوقت الحالي والتي لن تدر عليها دخلا إضافية موضحا أن الخطة تقوم على تخفيض جميع ميزانيات الجهات الحكومية 20 بالمئة بعيدا عن الرواتب حيث إن المستهدف من التخفيض الامتيازات المالية الكبيرة للقياديين والمهمات الرسمية والدورات التدريبية مشددا على أهمية وضوح الرؤية الحكومية في هذا الجانب والاعتماد على أسس موضوعية وتصور شامل لتنمية إيرادات الدولة.

اتفاق نيابي

وكشف الحويلة عن وجود اتفاق نيابي على قاعدة أساسية بعدم المساس بالمواطن وأن المجلس سيقوم بدوره في الحفاظ على المكتسبات الشعبية والوقوف في وجه أي توجه لتحميل المواطن أعباء إضافية محذرا من أن البعض يتصيد في الماء العكر ويعمد إلى تشويه إنجازات المجلس أمام الشعب في حين أن الإحصائيات الخاصة بعدد القوانين التي تم تشريعها تدحض تلك الادعاءات بما فيها نسبة القوانين التي تمس المواطن مباشرة والتي منحته مزيدا من الحقوق مؤكدا أن تلك الإحصائيات كفيلة بإيضاح الحقائق أمام الرأي العام حول إنجازات المجلس.

ومن جانب آخر ثمن النائب الحويلة جهود الكويت تجاه القضية السورية واهتمام صاحب السمو أمير البلاد بتلك القضية والذي عكسه استضافة الكويت لثلاثة مؤتمرات للمانحين لإغاثة الشعب السوري الشقيق مشيرا إلى أن لجان الصداقة البرلمانية تستكمل دور البرلمانات السابقة والتي أخذت على عاتقها المساهمة في تنفيذ السياسة العليا للكويت تجاه الدول الشقيقة فكانت القضية الفلسطينية على رأس أولويات أي وفد برلماني يسافر للخارج مشيدا في هذا الصدد بموقف الرئيس مرزوق الغانم خلال المؤتمر البرلماني الأخير الذي أقيم في لوساكا مؤكدا أن الغانم عبر عن وجهة نظر الشعب الكويتي ومختلف الشعوب العربية والإسلامية.

أما دعم المزارع فأكد الحويلة أهمية دوره في دعم الأمن الغذائي والذي يستوجب من السلطتين العمل الجاد على تذليل كل الصعوبات التي تعوق قيامه بهذا الدور الحيوي ودعمه بما يحتاج إليه.

وفي موضوع آخر أعرب الحويلة عن استغرابه الحديث عن وجود مشروع للمترو من دون وجود سند صحيح لذلك مؤكدا أنه لا يوجد مشروع حكومي عن المترو ولا توجد له ميزانية ولم يعرض على لجنة الميزانيات ولا أي دراسة عنه مطالبا الجهاز الحكومي بتوضيح تلك الجزئية وكشف ملابساتها أمام الرأي العام.

منح الكوادر الكويتية فرصة للاستفادة من خبراتها داخل اللجان البرلمانية

ديوان المحاسبة الذراع اليمنى لمجلس الأمة وإقرار المراقبين الماليين نقلة نوعية

توافق السلطتين على وثيقة إصلاحية متكاملة ضرورة ملحة لمواجهة تدني أسعار النفط

نصيب المواطن من إجمالي الدعم الحكومي بسيط ولا يجب تحميله مزيدا من الأعباء

لا يوجد مشروع حكومي عن المترو ولا توجد ميزانية له

انطلاق منتدى الكويت الدولي الثالث للعمل الإنساني

الصبيح: الكويت تكمل مسيرتها من خلال توثيق العمل المؤسسي في مجال الإغاثة الإنسانية

وزيرة الشؤون هند الصبيح تفتتح المنتدى

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان الكويت تكمل مسيرتها من خلال توثيق العمل المؤسسي وتبادل الخبرات بين الجهات الرسمية والمنظمات المحلية والاقليمية والدولية العاملة في مجال الاغاثة الانسانية لتأصيل مبادئ هذا العمل وتعزيز الوعي بقيمة استمرار الحوار بين الشركاء لتخفيف معاناة الضحايا المتأثرين بالكوارث والازمات.

واضافت ان للدولة رغبة صادقة في السعي لدعم الجهات العاملة لتحقيق رفاهية الافراد والمجتمعات ودعم القيم الاجتماعية والانسانية المرتبطة بمد يد العون ومساعدة الآخرين ممن تفتك بهم الكوارث الطبيعية والأزمات والحروب في ضوء مخاطر كثيرة تحيط بالعمل الإنساني وتهدد العاملين في مجاله

وأوضحت في كلمتها امام منتدى الكويت الدولي الثالث للعمل الانساني الذي بدأ امس تحت شعار التكنولوجيا والابتكار في خدمة العمل الانساني ان المنتدى الذي يقام للعام الرابع على التوالي نابع من الرغبة في استكمال مسيرة الكويت الانسانية كمركز للعمل الانساني وتعزيز ريادتها في هذا المجال.

وذكرت ان الشعار الذي يتبناه المنتدى مستمد من قناعة كبيرة بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعلام الجديد في العمل الانساني ودعم الشراكات الوطنية والدولية والارتقاء بمعايير هذا العمل الانساني ومواكبة التطورات المتسارعة في التقنيات الحديثة والوصول للمناطق المنكوبة في وقت قياسي.

من جانبه قال المنسق العام للمنتدى عبدالله الخبيزي ان الكويت صاحبة السبق والمبادرة في نشأة هذا المنتدى الذي يؤكد سعيها الحثيث في العمل على تعزيز ريادة العمل الإنساني الكويتي مؤكدا الحرص على اختيار مواضيع مختلفة سنويا تلامس الاهتمام والاحتياج العمالي.

وذكر ان المنتدى الذي يستمر يوما واحدا يعد فرصة لالتقاء نخبة من الخبراء الدوليين والمبدعين الكويتيين ونسج العلاقات والشراكات وتبادل الخبرات من خلال أوراق علمية تناقش أبعادا مختلفة لدور التكنولوجيا اضافة إلى التعرف على بعض التجارب الناجحة والمميزة عن توظيف واستثمار التكنولوجيا لخدمة العمل الانساني.

بدوره قال حمد العفتان في كلمة له نيابة عن وزارة الدولة لشؤون الشباب ان تنظيم هذا المنتدى يعكس الجهود الرسمية للحكومة في تعزيز ريادة الكويت في هذا المجال.

التطبيقي: الدليل الالكتروني إنجاز مهم

جانب من تدشين الدليل الالكتروني

أكد المدير العام للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. أحمد الأثري أهمية الدليل الالكتروني الذي دشنته اخيرا كلية التربية الأساسية.

وقال الأثري في بيان صحافي امس إن الدليل الالكتروني يعد أهم انجازات كلية التربية الأساسية خلال الفترة الماضية إذ يهدف الى خدمة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وجميع منتسبي الهيئة.

من جهتها اوضحت رئيس مكتب العلاقات العامة في الكلية وصال الزامل ان الدليل يضم قسمين الأول منهما يختص باللوائح وأهداف الكليات التطبيقية وشروط وقواعد القبول ونظام المقررات والدراسة والارشاد العلمي والتسجيل ونظام التقويم فيما يختص الباب الثاني بالقسم العلمي ويتضمن نبذة مختصرة عنه وشروط القبول وصحيفة التخرج والتوصيف المهني ومجالات العمل لخريجي القسم.

واشارت الزامل إلى الانجازات التي حققتها الكلية خلال عام دراسي كامل والتي تضمنت اصدار اول مجلة الكترونية رسمية للكلية تختص بأهم الاخبار والفعاليات إلى جانب اصدار كتيب الكتروني يختص بفعاليات الاقسام العلمية والمكاتب النوعية توثيقا لأعمالهم خلال العام علاوة على تنظيم واقامة العديد من الانشطة والندوات والحفلات.

بدوره قال نائب المدير العام للهيئة د. عيسى المشيعي ان الدليل يحتوي على العديد من المعلومات والبيانات التي تهم الأقسام العلمية والبرامج الدراسية واللوائح الخاصة بالكلية.

من جانبه قال عميد كلية التربية الأساسية د. فهد الرويشد إن الدليل الإلكتروني الذي يعد الأول من نوعه على مستوى كليات الهيئة سيكون مرشدا لجميع منتسبي الكلية ويخدم اكثر من 25 ألف شخص.

الائتمان يوقع عقد تنفيذ مقره الرئيسي الجديد

أعلن بنك الائتمان الكويتي توقيع عقد المتابعة والاشراف على تنفيذ مشروع انشاء مبنى المقر الرئيسي الجديد للبنك في منطقة جنوب السرة مع شركة إدارة المشاريع الإنشائية. وقال المدير العام للبنك صلاح المضف في بيان صحافي إن مدة العقد هي ثلاث سنوات. وذكر ان من المقرر أن يضم المشروع مبنى من 11 طابقا وملجأ للطوارئ لحوالي 300 شخص فضلا عن مبنى متعدد الطوابق لمواقف السيارات يتسع لنحو 1800 سيارة مع نفق مشاة متصل للربط بينهما.

وصمم المشروع وفقا لتكنولوجيا (المباني الذكية) التي تتيح تسهيل عمليات الاتصال وإدارة المباني وتسهيل الوصول إلى الخدمات المختلفة علاوة على كونه مبنى متطورا وصديقا للبيئة ويملك كفاءة عالية بتوفير الطاقة والمصاريف التشغيلية.

بدء العمل بمشروع الطرق الرابطة بين «صباح الأحمد» و«الخيران»

احمد الحصان

أعلنت وزارة الأشغال العامة عن بدء العمل في التقاطعين الخامس والسادس ضمن مشروع انشاء وانجاز وصيانة طرق وجسور ومجار صحية وأمطار وخدمات اخرى للطرق الرابطة بين مدينتي (صباح الأحمد) و(الخيران) السكنيتين.

وقال الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق في الوزارة م. أحمد الحصان إن المشروع الذي تبلغ تكلفته 45.750 مليون دينار يعد جزءا من خطة شاملة للدولة تهدف إلى تطوير البنية التحتية وشبكة الطرق في البلاد.

وأوضح أن الوزارة قامت بتصميم المشروع لإنشاء وانجاز وصيانة ثلاثة طرق رئيسية لكل مرافقها من شبكات انارة الشوارع والهاتف والتحكم بالمرور وتصريف مياه الأمطار بالإضافة إلى إنشاء جسرين خرسانيين وغير ذلك من خدمات الطرق الجديدة.

وبين أن المشروع يشمل انشاء طريق بطول 22.100 كيلومترا لربط الطريق الحالي رقم 306 الجاري تطويره والذي يخدم منطقة (صباح الأحمد) و(الوفرة) بالطريق رقم 309 الذي يطور حاليا.

وأضاف الحصان أن المشروع يشمل أيضا إنشاء طريق جديد بطول 18.800 كيلومترا بكل خدماته لتحقيق السيولة المرورية بين مدينة (صباح الأحمد) ومدينة الكويت العاصمة وباقي المدن الأخرى.

الغنيم: فوز الجيماز بفضية المخترعين شهادة تميز للكويت

السفير الغنيم مع الجيماز

قال مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم ان فوز المبتكر الكويتي الشاب ناصر الجيماز بفضية معرض جنيف الدولي للاختراعات في مجال البيئة شهادة تميز حصلت عليها الكويت بأسرها.

وأوضح السفير الغنيم في تصريح لكونا ان هذا الفوز يدل على نجاح سياسة الحكومة في تشجيع البحث العلمي ورعاية المواهب الشابة وتنميتها للمشاركة في المعارض الدولية لترفع اسم الكويت عاليا في مصاف الدول المبدعة علميا.

ومنحت لجنة معرض جنيف الدولي للاختراعات مساء امس الاول الجمعة جائزتها الفضية للمبتكر الكويتي ناصر عيسى الجيماز في مجال البيئة تقديرا لاختراعه تقنية لامتصاص غاز ثاني اكسيد الكربون العادم وتحويله الى لدائن بلاستيك.

«يوميات أسير كويتي» يوثق تجربة الأسر بكل معاناتها

يوثق كتاب يوميات أسير كويتي في المعتقلات العراقية الفترات التي عايشها كل أسير كويتي والحياة اليومية في المعتقلات العراقية وما تعرض له لحظة فلحظة وجاء الكتاب في 304 صفحات من القطع الكبير للعقيد الركن المتقاعد ناصر سالمين الذي عاش تجربة الأسر بكل معاناتها وقسوتها وتنقله مع مئات الأسرى الكويتيين بين المعتقلات العراقية.

وقال سالمين إن الأسرى كانوا يعيشون في البداية حالة من الصدمة والحزن لفراق الوطن يسترجعون تاريخ حياتهم في وطنهم وسط الأمل بالتحرير ينتقلون من معتقل إلى آخر ومعاناة كبيرة بانتظار بارقة أمل والخوف على الأهل والاصدقاء متسلحين بالصبر والايمان بالله وبعودة الشرعية الى اهلها.

غلاف الكتاب

وذكر أنه داخل كل أسير كانت هناك حكاية صبر وتضحية كبيرة يتحملها بطريقته الخاصة كما كانت هناك اسئلة كبيرة أهمها هل تعود الكويت إلى اهلها وهل نعود لها نحن.

تكريم الفائزات بجائزة ابتكار الكويت يقام 23 الجاري برعاية أميرية

الشيخة فادية السعد

قالت رئيس مجلس ادارة مبادرة (ابتكار الكويت لأبحاث ومشاريع طالبات التعليم العام) الشيخة فادية السعد إن حفل تكريم الفائزات بجائزتها السنوية المقرر 23 أبريل الجاري سيقام برعاية سمو أمير البلاد وحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح نيابة عن سموه.

وثمنت الشيخة فادية السعد في تصريح صحافي امس الرعاية الأميرية للمبادرة بما يعكس اهتمام سمو أمير البلاد غير المحدود للمبدعين والموهوبين من أبناء الكويت.

وأوضحت أن لجنة التحكيم الخاصة بالمسابقة ستعقد في 21 أبريل الجاري للبدء في تحكيم المشاريع العلمية المشاركة من دول الخليج اضافة الى المشاريع الفائزة على مستوى دولة الكويت تمهيدا لاعلان المشاريع الفائزة خلال الحفل الختامي.

وقالت الشيخة فادية السعد إن «مبادرة ابتكار الكويت تستلهم مبادئها من أمير الإنسانية سمو الشيخ صباح الأحمد وتسير على نهج سموه في نشر العلم والثقافة ومواكبة التقدم الحضاري».

يذكر أن (ابتكار الكويت) مبادرة تعليمية وتدريبية غير ربحية تعمل بشكل تضامني على تحقيق العديد من الأهداف العلمية والمجتمعية من خلال صقل مهارات الطالبات كعنصر فعال في المجتمع.

وتسعى المبادرة لإيجاد طالبات منفتحات على العالم يتقن طرق البحث والتفكير وكيفية العمل ضمن فريق واحد بهدف تأهيلهن لخوض الحياة المستقبلية وهن متسلحات بسلاح العلم والمعرفة من أجل المساهمة الفاعلة في تنفيذ خطط التنمية المنشودة.

ثامر الجابر يكرم الطفلة الحقباني أول سفيرة لمحاربي السرطان

السفير الشيخ ثامر الجابر مكرما الطفلة شريفة الحقباني

كرم سفير الكويت لدى السعودية الشيخ ثامر الجابر الطفلة شريفة الحقباني التي تلقب بسفيرة محاربي السرطان تقديرا لجهودها التطوعية والتوعوية في مكافحة مرض السرطان.

وعبر الشيخ ثامر خلال استقباله الطفلة شريفة ووالدها في مقر السفارة الكويتية عن اعجابه الشديد بالروح العالية التي تتمتع بها لتحقيق أهداف تسعى لها لإعادة الامل ومزاولة الحياة الطبيعية بقوة الايمان والصبر والايجابية لاسيما خلال فترات العلاج من مرض السرطان.

وقال إن الطفلة شريفة المصابة بمرض سرطان الدم لوكيميا استطاعت تجاوز التحديات التي واجهتها من خلال التوكل على الله وحب أسرتها ووقوف الجميع معها. واشاد في هذا الصدد بكتابها الذي يحمل عنوان «رغم الألم يبقى الأمل» وتحدثت فيه عن تجربتها مع مرض السرطان مسطرة أروع صور التحدي والشجاعة.

ودعا الشيخ ثامر الطفلة شريفة الى زيارة بلدها الثاني الكويت لاستعراض تجربتها الناجحة والاستفادة منها.

وقدم في نهاية اللقاء درعا تذكارية لشريفة التي اختيرت في السعودية أول سفيرة لمحاربة مرض السرطان داعيا المولى عز وجل ان يمن عليها وعلى مصابي السرطان بالشفاء العاجل.

الوفيات

● **زينب عبدالله عبدالرحيم بهبهاني، أرملة: محمود حسن شعبان، 76 عاما، (شيعت)**، رجال: بيان، مسجد الامام الحسن، تلفون: 66030537، نساء: الرميثية، ق2، شارع المعتمد، ج20، م4، حسينية الزهراء البتول، تلفون: 99622101

● **محسن علي جابر العنزي، 42 عاما، (شيع)** رجال: الجهراء، الواحة، ق3، ش4، م16، تلفون: 99517999، نساء: سعد العبدالله، ق5، ش510، م350، ارزق 7

● **عنبر بلال محمد مرشد، 71 عاما، (شيع)**، رجال: الرميثية، مسجد المقامس، ق10، تلفون: 99998910، نساء: العارضية، ق8، ش3، ج2، م17، تلفون: 99455601

● **نورة عدنان عيسى مال الله، زوجة: احمد علي النويبت، 32 عاما، (شيعت)**، رجال: اليرموك، ق3، ش2، ج14، م46، تلفون: 96686936، نساء: السرة، ق4، ش11، م22 (أ)، تلفون: 25319577

● **خولة مجيد علي الدويش، زوجة: ضاحي فاضل المطيري، 66 عاما، (شيعت)**، رجال: الصليبخات، ق2، ش104، ج1، م10، تلفون: 99667017، نساء: الزهراء، ق1، ش110، م8، تلفون: 51766995

● **بدرية علي احمد الاستاذ، ارملة: عبدالرحمن يوسف عبدالسلام، 80 عاما، (شيعت)**، رجال: بيان، ق6، ش5، ج2، م25، تلفون: 94441343، نساء: اليرموك، ق3، ش2، ج6، م4، تلفون: 99034494

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:58
الشروق	05:20
الظهر	11:48
العصر	03:22
المغرب	06:15
العشاء	07:36

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع